

اتفاق أيلول ٢٠٢١: خطة روسية لإلغاء حالة الاستثناء في الجنوب السوري

تحليلات



أحمد أبازيد

٦ ديسمبر ٢٠٢١

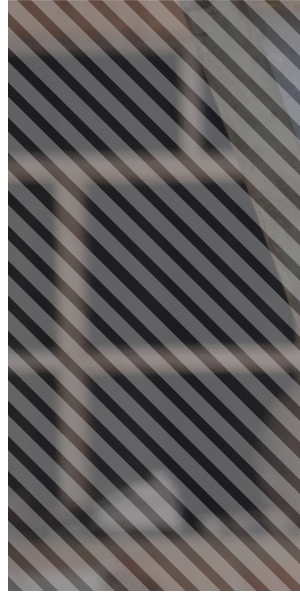
الشرق
للأبحاث الاستراتيجية

AL SHARQ
STRATEGIC
RESEARCH



المحتوى

٤	ملخص
٤	مدخل: حالة الاستثناء في درعا
٦	المنهجية والمصادر
٧	خارطة الجنوب حسب نمط السيطرة بعد اتفاق تموز 2018
١٠	من التسوية إلى فرض الهيمنة العسكرية (تموز 2018 – حزيران 2021)
١٤	حملة حزيران – أيلول 2021: الانتقام من رفض الانتخابات
١٥	التفاوض بالنار والحصار في درعا البلد
٢١	اتفاق أيلول 2021: تثبيت قواعد جديدة وإلغاء وضع الاستثناء
٢٤	خاتمة ومآلات
٢٦	المراجع
٣٦	عن المؤلف
٣٦	عن الشرق للأبحاث الاستراتيجية



ملخص: مثلت درعا منذ اتفاق التسوية عام ٢٠١٨ حالة استثناء بين بقية المناطق التي سيطرت عليها روسيا وقوات النظام في سوريا، حيث استمرت الفاعلية المجتمعية والأهلية والنشاطات المعارضة والمظاهر «الثورية» وحتى ردود الفعل المسلحة ضد هيمنة النظام المتزايدة، التي كان أبرزها الحراك الواسع ضد الانتخابات الرئاسية في أيار/ مايو ٢٠٢١، بالإضافة إلى ظاهرة الانفلات الأمني و«الحرب الأمنية» تحت الغطاء.

فرضت قوات النظام السوري بدعمٍ روسيٍّ حصارًا على منطقة درعا البلد منذ يوم ٢٤ حزيران/ يونيو ٢٠٢١، وشهدت المحافظة في الشهرين اللاحقين أعنف حملة عسكرية يقوم بها النظام منذ اتفاق التسوية عام ٢٠١٨، حيث انتهى التصعيد العسكري وأفضت عشرات جولات المفاوضات إلى اتفاق جديد في درعا البلد، تمّ استنساخه لتطبيقه في عموم محافظة درعا.

يعبّر اتفاق أيلول ٢٠٢١ عن مقارنة أمنية روسية جديدة للمنطقة، وعن تغيير قواعد اتفاق ٢٠١٨ ومحاولة إلغاء حالة الاستثناء في درعا، وتبدو أهم معالمه في اختصار الفاعلين المحليين على مستوى المجموعات المعارضة أو على مستوى أجهزة النظام نفسه، وتخفيف الحواجز والمظاهر الأمنية في المحافظة، مع منح نفوذ أكبر لجهاز الأمن العسكري على حساب الفرقة الرابعة بشكل رئيس، التي تُعدّ ذراع النفوذ الإيراني الأبرز ضمن جيش النظام والجنوب السوري.

أتى التصعيد والاتفاق الأخير في الجنوب منسجماً مع خطوات روسية - عربية يهدف كسر العزلة الاقتصادية والسياسية عن النظام السوري، حيث تزامن مع توقيع اتفاقية خط الغاز العربي وإعادة فتح معبر جابر الحدودي، ومع مبادرة أردنية تدعو الدول العربية والغربية لإعادة علاقاتها مع النظام السوري، حيث يبدو فرض الهدوء والسيطرة المطلقة للنظام على الجنوب بوابة لهذه الصفقات.

ورغم هدوء القصف والاشتباكات في الجنوب مع استكمال رحلة التسويات لتعبر جميع مناطق المحافظة، فإن المقاربة الأمنية الجديدة لا يبدو أنها ستضمن إنهاء حالة القلق الأمني والقابلية لتجدد الانفجار في الجنوب السوري.

مدخل: حالة الاستثناء في درعا

رغم تشابه بنود اتفاق التسوية في درعا (عام ٢٠١٨) مع المناطق الأخرى التي سبقتها بالسقوط العسكري أو اتفاقيات التسوية، فإن درعا حظيت بوضع خاص من حيث نمط السيطرة الهشة للنظام واستمرارية فاعلية المجتمع المحلي والأعيان والشبكات الثورية التي نشطت منذ عام ٢٠١١، مع تغيّر بعض الفاعلين والكيانات، وظهر هذا الاختلاف بشكل متزايد بعد قرابة عام من اتفاق التسوية، بعد استقرار ووضوح المعادلة الجديدة بالنسبة إلى الفاعلين المحليين والنظام نفسه. فقد أسهم عدم تحقيق اتفاق التسوية لتعهداته بالاستقرار أو عودة الخدمات أو الإفراج عن المعتقلين، وزيادة عمليات الاعتقال وتوزيع الحواجز

من قِبَل النظام، في دفع السكان من جديد نحو النشاط الاحتجاجي ومقاومة نفوذ النظام المتوسع، معتمدين على أساس قويٍّ من رفض النظام في المنطقة التي شهدت بداية الثورة السورية.

منذ أواخر عام ٢٠١٨ عادت المظاهرات بشكلٍ تدريجيٍّ إلى درعا البلد ثم المناطق الأخرى بعد اتفاق التسوية^١، وازدادت وتيرتها منذ بداية عام ٢٠١٩^٢، لتصبح نشاطًا مستمرًا منذ أواخرها، وبدأت استعادة الحراك الشعبي ضد النظام في الجنوب السوري، والمنسق بين الشبكات الثورية والمناطقية المختلفة مع المظاهرات ضد إعادة تنصيب تمثال «حافظ الأسد» في درعا المحطة (١٠ آذار/ مارس ٢٠١٩)^٣، والتي كانت نقطة تحوُّل، وأول اختبار بين النظام و«مجتمع الثورة» في درعا، في إمكانية تغيير «الهوية السياسية» للمحافظة، وقياس قدرة النظام على ترسيخ قواعد ولاء وهيمنة جديدة بعد اتفاق التسوية، أو قدرة الحواضن الشعبية المؤيدة للثورة على التعبير عن موقفها وانحيازاتها بعد هزيمتها عسكريًا.

وقد غلب على المظاهرات في مناطق المصالحة أن تكون مظاهرات طيارة يقوم بها مُلثَّمون^٤، بينما كانت المراكز الأبرز للمظاهرات المعلنة في مناطق التسوية (درعا البلد وطفس وبصرى الشام)^٥، وكانت غالبًا مظاهرات احتجاجية على اعتقالات أو انتهاكات يقوم بها النظام في المحافظة، ثم تحوَّلت إلى مظاهرات تضامنية مع المناطق التي يحصل فيها توتر أمني، قبل أن يعود غالبها إلى حالة ما قبل اتفاق ٢٠١٨ كمظاهرات سياسية واضحة معارضة للنظام^٦، وكانت حوادث الاعتقال وتشجيع الشخصيات الثورية والقادة المحليين أبرز محفزات المظاهرات بعد التهديدات الأمنية^٧.

كما نشطت ظاهرة الكتابات على الجدران و«الغرافيتي» مرةً أخرى بوصفها مهربًا من الرقابة والتهديدات الأمنية، واستعادةً لرمزية الجدار في بداية الثورة في درعا^٨، وأصبح واضحًا أن الشبكات الثورية في درعا قد تكيفت مع وضع التسوية وأعادت بناء أدوات وأساليب مقاومة السلطوية والقبضة الأمنية ضمن الهوامش التي تمكَّنت من توسيعها بالتدريج حتى صنعت حالة الاستثناء بين مناطق التسوية والتهجير الأخرى، وأصرَّت على استمرارية رمزية المحافظة المرتبطة بالثورة السورية رغم سيطرة النظام العسكرية عليها.

إلى جانب استعادة الحراك السلمي وإعادة اكتشاف وسائل المقاومة تحت القبضة الأمنية للنظام، فقد تطورت في درعا كيانات شبه تمثيلية للمجتمعات المحلية، من خلال اللجان المركزية والعشائرية، التي نشأت في البداية للقيام بالتفاوض مع النظام وروسيا بعد اتفاق التسوية، ولكنها تحوَّلت إلى شبه حكومات أهلية في مناطق التسوية، للتعويض عن السيطرة الهشة للدولة، أو بالأحرى مواجهة قبضتها السلطوية والأمنية، وإدارة ملف بقاء المجتمع المحلي خارج خطر التهجير الواسع أو الهيمنة العسكرية المباشرة، وكان وجود هذه الكيانات وشعور «الاستقلالية» الذي ترسخ لدى المجتمعات المحلية في مناطق التسوية سببًا رئيسًا في منع النزاعات البيئية في هذه المناطق، وعدم حصول هجرات واسعة، وترسيخ استمرارية فاعلية الشبكات الثورية والاجتماعية في فترة ما قبل اتفاق ٢٠١٨.

هيمنت المظاهر الأمنية والعسكرية بشكل متزايد على المحافظة، وبلغ عدد الحواجز قرابة ١٥٠ حاجزاً في مطلع حزيران/ يونيو ٢٠٢٠، وفرض النظام بذلك مظهر استمرارية الحرب والتوتر الأمني^١، حيث بدأت فعلاً حرب أمنية بعد توقف الحرب العسكرية، وقام «مكتب توثيق الشهداء في درعا» بتوثيق قرابة ١٠٠٠ عملية اغتيال ومحاولة اغتيال في محافظة درعا في الفترة ما بين آب/ أغسطس ٢٠١٨ حتى حزيران/ يونيو ٢٠٢١، كان أغلبها في المنطقة الغربية^٢.

وتوسّع تباغاً نفوذ الأجهزة الأمنية للنظام في كل منطقة من درعا عبر بناء المزيد من الحواجز، التي كان أبرزها: المخابرات الجوية (خاصةً في القسم الشمالي من ريف درعا الشرقي)، وأمن الدولة (خاصةً منطقة الجيدور)، والأمن العسكري (منطقة درعا حتى معبر نصيب)، قبل أن تبدأ الفرقة الرابعة بالتمدد في القسم الغربي من المحافظة أيضاً.

تتيح دراسة نموذج درعا ما بعد اتفاق التسوية اكتشاف نمط جديد من المواجهة والصراع في سوريا، حيث تحقق نموذج فريد من مناطق التسوية، مع الانتصار العسكري للنظام الذي لم يُترجم إلى سيطرة فعلية، ومع اتفاقيات التسوية التي لم تقنع المجموعات الثورية أو المجتمعات المحلية بالتحول إلى كتلة مؤيدة للنظام أو كتلة صامتة، كما تكشف دراسة النموذج كيف يمكن للمجتمعات المحلية إعادة اكتشاف أدوات مقاومة السلطوية تحت القبضة الأمنية والتهديد العسكري، دون أن تؤثر الهزيمة العسكرية في قناعتهم باستمرارية النشاط الثوري.

كما تثبت حالة درعا قوة الهويات السياسية الجديدة التي اكتسبتها المناطق السورية حسب انخراطها ضمن الثورة عام ٢٠١١، وتحول أحداث تاريخية إلى هويات جمعية ومحركات مستدامة على الأرض للمجتمعات التي عايشتها، وتأثيرها المستمر حتى بعد تغيير خرائط السيطرة العسكرية، بالإضافة إلى سياسات النجاة والبقاء التي اتبعتها القوى المحلية في صراعها أو تكيفها المتبدل مع سيطرة النظام. ويتيح فهم مشهد السنوات الثلاث من اتفاق التسوية مدى قدرة هذه الاتفاقيات على تحقيق الاستقرار أو تبديل الولاء السياسي للسكان، وتأثير استمرار التهديد الأمني وفرض الهيمنة العسكرية على الكيانات الأهلية في الدفع أكثر نحو الهجرة والنزوح، بالإضافة إلى كونه ضرورة لفهم سياق التصعيد الأخير في المحافظة، وطبيعة الخطة الروسية الجديدة لإدارة ملف الجنوب السوري حسب اتفاق أيلول ٢٠٢١، وإمكانية نجاحه أو فشله في تحقيق ما لم يحققه اتفاق تموز ٢٠٢١.

المنهجية والمصادر

رُكّزت هذه الورقة على تتبع وتحليل الديناميات المحلية والداخلية في محافظة درعا، على مستوى الشبكات الثورية والاجتماعية المناوئة للنظام، وعلى مستوى أساليب الأجهزة الأمنية والعسكرية للنظام، والاستراتيجية الروسية في إدارة ملف المحافظة، دون التعرض للعوامل الإقليمية والدولية التي لا شك أن لها تأثيراتها في المشهد، خاصةً مع تزامن التصعيد الأخير في درعا مع إعادة افتتاح معبر جابر-نصيب

الحدودي، ومع تقديم الأردن مبادرة لإعادة التعامل مع نظام الأسد، ومع تنديد دولي واسع بالانتهاكات التي قامت بها قوات النظام خلال التصعيد العسكري.

وللتركيز على الديناميات المحلية وتفصيلها، فقد اعتمدت الورقة اعتمادًا رئيسًا على الرصد اليومي للتطورات والأحداث في المحافظة، والمقابلات التي أجراها الكاتب مع نشطاء ومصادر محلية متنوعة من محافظة درعا، ولا يمكن بالطبع الإفصاح عن هويتهم بسبب التهديد الأمني في تلك المناطق، بالإضافة إلى الاعتماد على المواقع الإعلامية المحلية المختصة بمتابعة الوضع في درعا، مثل: مؤسسة نبأ، وتجمع أحرار حوران، وشبكة شام الإخبارية، ومكتب توثيق الشهداء في درعا، وغيرها.

خارطة الجنوب حسب نمط السيطرة بعد اتفاق تموز ٢٠١٨

منذ اتفاق التسوية في الجنوب السوري (تموز/ يوليو ٢٠١٨)، مثلت درعا نموذجًا مختلفًا عن بقية مناطق المعارضة التي سقطت عسكريًا بعد التدخل الروسي، ورغم تشابه بنود اتفاق التسوية في درعا مع مناطق أخرى مثل ريف حمص الشمالي والقلمون، فإن درعا قد حافظت على استمرارية أكبر للشبكات الثورية والاجتماعية التي كانت فاعلة قبل اتفاق التسوية.

انضمت غالبية مجموعات المقاتلين المحليين إلى اتفاقات التسوية عام ٢٠١٨، وتعرضت هذه الكتلة الثورية المقاتلة في المحافظة إلى التآكل المستمر، مع عمليات التهجير القسري ثم الهجرات الطوعية وعمليات الاغتيال التي تعرضوا لها، بالإضافة إلى انضمام مجموعات منهم إلى الأجهزة الأمنية والعسكرية للنظام، أو تخليهم عن العمل المسلح، أو انضمامهم إلى اللواء الثامن بوصفه خيارًا بديلًا عن النظام وضامنًا لعدم الملاحقة الأمنية، ولكن أسهمت هيمنة المظاهر الأمنية وتكرار التهديدات والحملات العسكرية في استمرارية ظاهرة التمشك بالسلح بوصفه ضامنًا -للشخص ومنطقته- لعدم الاعتقال أو الهيمنة العسكرية للنظام، كما أثبتت هذه المجموعات المتبقية قدرتها على التأثير في المشهد، مع حفاظها على مظاهر سيطرة هشة للنظام في بعض المناطق، أو ردود الفعل المسلحة والمتزامنة عند قيام النظام بحملات عسكرية ضد إحدى المدن والبلدات في المحافظة.

بينما عملت شعبة الأمن العسكري على تبني مجموعات من مقاتلي الفصائل سابقًا لتشكيل مجموعات رديفة في مناطق درعا، وأبرزها: مجموعة مصطفى المسالمة (الكسم) وشادي بجبوج (العو) في درعا البلد، ومجموعة «عماد أبو زريق» في نصيب، و«أبو علي اللحام» في أم ولد، ومجموعة «وسيم الزرقان» في كفر شمس (شمال غرب)، ومجموعات مشابهة في صيدا والنعيمة وغيرها^١.

وبرزت داخل محافظة درعا عدّة نماذج حسب اختلاف نمط السيطرة والعلاقة مع النظام، نستعرضها كما يلي:

١- **مناطق التسوية:** حافظت مناطق معينة على استقلالية محلية وعدم دخول قوات النظام السوري إليها، وأبرزها درعا البلد وطفوس، حيث تركزت التجمّعات الأكبر من

الثوار ومجموعات الجيش الحر التي لم تنخرط ضمن قوات النظام، وكذلك بصرى الشام مركز اللواء الثامن المدعوم من روسيا، ومدينة جاسم في ريف درعا الشمالي الغربي. **نمط السيطرة والوضع الأمني:** لم يفرض النظام سيطرة عسكرية داخل هذه المناطق رغم وجود حواجز على الطرقات في مناطق واسعة من ريف درعا الشرقي والغربي، خاصةً الأجزاء الجنوبية من المحافظة، حيث تنتشر قوات النظام حول هذه المناطق ولكن لا تتمركز داخلها، فقد شهدت درعا البلد وطفس نشاطات متقطعة للحراك الثوري عبر المظاهرات المناوئة لحكم الأسد، خاصةً في النصف الأول من عام ٢٠٢١، الذي تزامن مع الذكرى العاشرة لانطلاقة الثورة السورية في درعا ومع الانتخابات الرئاسية، كما تميزت المنطقتان بتنظيم داخلي واضح عبر اللجان المركزية والعشائرية، وتُعدّ مستقرة داخليًا، رغم حصول عمليات اغتيال استهدفت غالبًا مقاتلين في الفصائل سابقًا وأعضاء في اللجان المركزية.

الكيانات الفاعلة: تُعدّ أهم الكيانات «المحلية» الفاعلة في مناطق التسوية هي:

- **اللجان المركزية:** مثلت اللجان المركزية الوريث الضمني للفصائل والقوى الثورية الفاعلة قبل اتفاق التسوية، وأبرزها لجنة درعا البلد واللجنة المركزية لريف درعا الغربي^{١٢}، وقد نشأت هذه اللجان لتكون الممثل عن هذه المناطق في التفاوض مع الطرف الروسي ومع النظام حول تنفيذ اتفاق التسوية أو التوترات التي تظهر فيها، وقد تعرض أعضاء اللجان لمحاولات اغتيال عديدة، اتهموا النظام بتنفيذها، إلى جانب لجان -غير رسمية- عملت في مناطق المصالحة والسيطرة العسكرية. حاولت اللجان تنظيم نفسها في لجنة موحدة لتنتج كيانًا تمثيليًا عن كامل درعا، ولكن عرقل الاجتماعات الأولى اغتيال أعضاء في اللجان المركزية نفسها منتصف تموز/ يوليو ٢٠٢٠^{١٣}، ثم عرقل الاجتماعات الثانية هجوم النظام على درعا البلد بداية تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٠^{١٤}.

- **اللجان العشائرية:** تمّ تشكيل لجان أهلية من العشائر لتكون موازية للجان المركزية، ما يمثل الحالة الفريدة في درعا من الاعتماد على الشبكات الثورية والاجتماعية واستمرار فاعليتها، حيث تمّ تشكيل «مجلس عشيرة درعا» في درعا البلد الذي يضمّ ممثلًا عن كل عائلة، كما تمّ تشكيل «مجلس أعيان المنطقة الغربية» في ريف درعا الغربي، إلى جانب مجالس عشائرية وأهلية أخرى كانت تصدر بيانات باسمها.

- **اللواء الثامن:** يمثّل اللواء الثامن النموذج الأكثر نجاحًا واستمرارية بين تشكيلات «الفيلق الخامس» المدعوم روسيًا^{١٥}، ويُعدّ الشكل الجديد لفصيل «شباب السنة» بقيادة «أحمد العودة» قبل اتفاق التسوية^{١٦}، وقد قدّم اللواء نفسه منذ اتفاق التسوية بوصفه قوة محلية توفر بديلًا آمنًا عن الانخراط في أجهزة النظام العسكرية والأمنية، وبوصفه قوة تواجه التمدد الإيراني، وحاول العودة بشكل متزايد توسيع نفوذه وتقديم اللواء بوصفه مشروعًا يمثّل السكان المحليين في الجنوب، خاصةً بعد حادثة اغتيال مقاتليه العائدين من اللاذقية، وبعد التوتّر مع ميليشيات محلية في السويداء إثر حوادث الخطف^{١٧}، حيث نظم دورات عسكرية وضمّ مجموعات في ريف درعا الشرقي، كما أعلن عن نيّته تشكيل «جيش واحد في حوران»^{١٨}، ولعب دور الوساطة وفض الاشتباك بشكل متكرّر في التوترات الحاصلة بين النظام والمناطق الأخرى في درعا.

٢- **مناطق السيطرة العسكرية:** وهي المناطق التي دخلتها قوات النظام عسكريًا في حملة حزيران-تموز ٢٠١٨، دون اتفاق تسوية أو مصالحة، وتشمل أغلبية مناطق ريف درعا الشرقي، التي سقط بعضها بعد معارك

مثل بصر الحرير والحراك وناحتة وصيدا، وسقط بعضها خلال وضع الانهيار الذي أصاب الفصائل بعد ذلك، وهي مناطق القسم الجنوبي الشرقي خاصة، بين منطقتي التسوية في بصرى الشام ودرعا البلد.

نمط السيطرة والوضع الأمني: نصّ اتفاق التسوية في تموز ٢٠١٨ على انسحاب قوات النظام من هذه المناطق مع احتفاظه بالسيطرة على معبر نصيب الحدودي والقطاع العسكرية، وقام بعد ذلك بإضافة حواجز وشن حملات أمنية، أبرزها في الكرك الشرقي. لم يفرض النظام سيطرة عسكرية مطلقة في هذه المناطق بعد الاتفاق، خاصةً بعد تكرار العمليات الأمنية التي استهدفت عناصره داخلها ما دفعته للانسحاب من بعضها مثل بلدة الحراك، حيث اكتفى النظام غالباً بالانتشار في القطاع العسكرية والحواجز على الطرق، ومن الملاحظ أن النظام منذ عام ٢٠١٨ اهتمّ بنشر تعزيزات ونقاط عسكرية أكبر في المنطقة الغربية مقارنة بالمنطقة الشرقية، يضاف إلى هذه المناطق منطقة «حوض اليرموك» التي سيطر عليها النظام بعد معارك عسكرية ضد تنظيم «جيش خالد بن الوليد» تلت اتفاق التسوية. ورغم سقوطها عسكرياً، فقد استمرت المظاهر المعارضة للنظام في هذه المناطق، بالإضافة إلى النشاطات المسلحة أحياناً، والعمليات الأمنية التي استهدفت على السواء عناصر محسوبين على النظام، أو عمليات اغتيال للثوار والمعارضين للنظام، خاصةً قادة المجتمع المحلي الذين عادوا إليها.

الكيانات الفاعلة: أثر سقوط هذه المناطق عسكرياً في التقليل من فاعلية الشبكات الفصائلية والاجتماعية القديمة، حيث انسحب أبرز القادة المحليين فيها منذ الحملة العسكرية، وقد توسع نفوذ اللواء الثامن في هذه المناطق وضمّ مجموعات من المقاتلين المحليين، مع نشاط أقل للأجهزة الأمنية للنظام، وخاصةً الأمن العسكري والمخابرات الجوية، حيث يُعدّ اللواء الثامن الجهة الأكثر نفوذاً، خاصةً في القسم الجنوبي الشرقي.

٣- مناطق المصالحة: وهي المناطق التي شهدت خلال حملة حزيران-تموز ٢٠١٨ اتفاقيات مصالحة بين النظام وفصائل المعارضة أو وجهاء محليين، من دون ضامن روسي، مثل: مناطق داعل وإبطع وبلدات منطقة الجيدور (إنخل والحارة وكفر شمس) وقرى «مثلث الموت» التابعة لها (كفر ناسج، سملين، عقربا، وغيرها) في ريف درعا الغربي، وأم ولد والكرك الشرقي والغارية (الشرقية والغربية) في ريف درعا الشرقي.

نمط السيطرة والوضع الأمني: فرض النظام سيطرة متباينة في هذه المناطق، بين سيطرة مطلقة وتفعيل للمؤسسات المدنية والأمنية داخلها في المناطق الغربية، وما بين سيطرة هشة مشابهة لمناطق التسوية في المناطق الشرقية، ورغم فرض النظام بالعموم في هذه المناطق سيطرة أكبر من مناطق التسوية والسقوط العسكري، فإن هذه المناطق شهدت في أوقات مختلفة عمليات اغتيال مجهولة المصدر ومتعددة الأهداف، كما شهدت استمرارية لنشاطات «ثورية» بشكل أكثر سرية، مثل مظاهرات طيارة أو تعليق منشورات أو تهديد المراكز الانتخابية في الانتخابات الرئاسية الأخيرة.

الكيانات الفاعلة: تنوّعت الكيانات التي انضمَّ إليها المقاتلون المحليون في هذه المناطق، حسب الجهة التي أجرت معها اتفاق المصالحة، أو التي تمّددت في المنطقة لاحقاً، حيث كان اللواء الثامن الخيار المفضّل لدى المقاتلين في المنطقة الشرقية، بينما انتمى قسم من المقاتلين المحليين في المنطقة الغربية إلى الفرقة الرابعة والأمن العسكري والمخابرات الجوية، حيث انتموا لأهداف متباينة أبرزها تحصيل الحماية من الاعتقال لدى الأجهزة الأخرى، بينما بقي قسم آخر دون الانتساب إلى أيّ من الكيانات العسكرية والأمنية هناك، كما نشط حزب الله اللبناني والميليشيات الموالية لإيران في الجزء الغربي من هذه المناطق بشكل كثيف، وأبرزها مدينة داعل، وقرى مثلث الموت المتصلة بريف القنيطرة الشمالي. ٤- **مناطق سيطرة النظام قبل ٢٠١٨:** وهي المناطق التي كانت تحت سيطرة النظام قبل حملة ٢٠١٨، رغم وجود جيوب ثوريّة كانت قبل حملة اتفاق ٢٠١٨ شبه محاصرة وفي وضع تسوية، أبرزها الصنمين ومحجة وكنّاكر، والتي شهدت أيضاً خروج مهجّرين منها بعد اتفاق ٢٠١٨.

نمط السيطرة والوضع الأمني: لم يتغيّر نمط سيطرة النظام بعد اتفاق التسوية في هذه المناطق، كما لم تشهد هذه المناطق حالة استقرار أمني مطلقة، حيث شهدت أيضاً عمليات اغتيال، وحالات فوضى أمنية، واقتتالات أحياناً بين الأجهزة الأمنية والميليشيات التابعة للنظام، وقد نشأت في مدينة الصنمين عام ٢٠٢٠ بؤرة مقاومة للنظام بقيادة القيادي الثوري وليد الزهرة، التي شنت قوات النظام حملة عسكرية عليها انتهت بقتل قادة المجموعات الرافضة للتسوية وتهجير آخرين. **الكيانات الفاعلة:** الأجهزة الأمنية والعسكرية للنظام، بالإضافة إلى الميليشيات الرديفة، كما أسّس حزب الله اللبناني مراكز تجنيد وله نشاط فيها، خاصة في مدينة إزرع.

من التسوية إلى فرض الهيمنة العسكرية (تموز ٢٠١٨ – حزيران ٢٠٢١)

أطلق النظام السوري سلسلة من عمليات توسيع النفوذ في درعا منذ نهايات الحملة العسكرية على إدلب في بدايات عام ٢٠٢٠، وأسهم اتفاق موسكو وفرض وقف إطلاق النار في إدلب في مزيد من تركيز النظام وروسيا على الوضع في الجنوب، حيث تحوّل الجنوب إلى منطقة تؤثر وحرب أمنية -وأحياناً عسكرية- بشكل متقطع، مع حرص النظام على توسيع نفوذه وهيمنته مع كل صدام، خاصة بعد عودة مظاهر الحراك المدني المعارض للنظام في الجنوب.

ونستعرض هنا أبرز هذه الحوادث وانعكاسها على خارطة نفوذ النظام وأدوار اللجان المركزية والأهلية وديناميات التصعيد والمفاوضات والتهدئة التي شهدتها:

١- **اشتباكات الصنمين:** بدأت الاشتباكات في ٢٩ شباط/ فبراير ٢٠٢٠ بعد تحضّن مجموعة «وليد الزهرة» في المدينة^٩، التي كانت تحت سيطرة النظام قبل اتفاق التسوية، وتبع الاشتباكات موجة مظاهرات تضامن في مناطق درعا ومطالبات شعبية بالاستنفار لمنع اقتحام الصنمين رافقها عمليات مسلحة على بعض حواجز النظام^{١٠}، ونتج عن الحملة مقتل قائد المجموعة وتهجير ٩ أشخاص، بعد دخول اللواء الثامن بوصفه «قوات فصل»، لتهديد الاشتباكات ويقوم اللواء الثامن بمرافقة قوات النظام لإتمام اتفاق تسوية جديد (٢ آذار/ مارس ٢٠٢٠)، قضى بفرض نفوذ كامل للنظام على المدينة بعد ذلك^{١١}.

٢- عملية «الصبيحي» وانتشار الفرقة الرابعة في المنطقة الغربية: في يوم ٤ أيار/ مايو ٢٠٢١، قُتل تسعة عناصر من مركز شرطة المزيريب (قوى الأمن الداخلي التابعة للنظام)، حيث قام بالعملية شخص يُدعى «محمد قاسم الصبيحي» مع مجموعته، ردًا على اختطاف ومقتل ابنه وشاب آخر من أقاربه من قِبَل النظام^{٣٢}، وقد أدانت اللجنة المركزية في المنطقة الغربية العملية^{٣٣}، وقام مسلّحون بتفجير منزل «الصبيحي» لمنع حصول عملية ضد المنطقة^{٣٤}، ولكن وصلت تعزيزات عسكرية من قوات النظام قامت باقتحام المزيريب (٨ أيار/ مايو)، والانتشار قرب مدينة طفس تهديدًا باقتحامها^{٣٥}، وطالبت بتسليم الصبيحي ومجموعته، ما أثار ردود فعل في المحافظة تضامنًا مع طفس ورفضًا لتصعيد النظام، حيث خرجت مظاهرات في درعا البلد ومناطق أخرى^{٣٦}، كما وقعت عمليات أخرى ضد عناصر من قوات النظام في المنطقة الشرقية، ومن ثمّ تدخل الطرف الروسي بعد أيام من التصعيد لعقد اتفاق تهدئة جديد مع اللجنة المركزية، التي أعلنت في بيان (١٥ أيار/ مايو) الاتفاق على تسيير دوريات من الشرطة العسكرية الروسية لرصد وتحجيم ما وصفته بـ «الحشود العسكرية للجيش وما تضمه من ميليشيات طائفية التي تسعى لضرب الاستقرار وزعزعة الأمن، والتي تمّ نشرها في معظم الجنوب، وخاصةً المنطقة الغربية ومدينة طفس»^{٣٧}، إلا أن التهدة لم تتم إلا بعد اجتماعات اللجنة المركزية للمنطقة الغربية مع اللجنة الأمنية التابعة للنظام^{٣٨}، التي نتج عنها اتفاق قضى بانتشار حواجز عسكرية من الفرقة الرابعة على امتداد المنطقة الغربية (٢٩-٣٠ أيار/ مايو)^{٣٩}. بعد هذا الاتفاق أصبحت الفرقة الرابعة الفاعل الرئيس من طرف النظام في هذه المنطقة، حيث انضمت مجموعات من المقاتلين المحليين بشكل متزايد للفرقة الرابعة تفاديًا للملاحقة الأمنية، وتسببت الحادثة في تغيير خارطة الانتشار الأمني والعسكري في الجنوب، خاصةً بعد محاولة اغتيال أعضاء اللجان المركزية بالتزامن مع هذه المفاوضات.

٣- اغتالات اللجان المركزية: تعرّض أعضاء اللجان المركزية وقادة وعناصر الفصائل الذين لم ينخرطوا في قوات النظام إلى عدد كبير من عمليات ومحاولات الاغتيال منذ اتفاق التسوية، التي زادت وتيرتها بشكل كبير بعد توجّه النظام لفرض هيمنة متزايدة في الجنوب بداية عام ٢٠٢٠.

كانت أول عملية اغتيال لعضو في اللجان قد تعرّض لها الشيخ علاء الزوباني في بلدة الياودة (٢٥ شباط/ فبراير ٢٠١٩)^{٤٠}، وكان أبرز هذه العمليات بعد مرحلة التصعيد:

- الهجوم على رتل اللجنة المركزية للمنطقة الغربية، عقب اجتماع لبحث التصعيد في طفس ضمّ لجان المحافظة واللواء الثامن (٢٧ أيار/ مايو ٢٠٢٠)^{٤١}.
- اغتيال ياسر إبراهيم الدنيفات، معروف بلقبه: أبو بكر الحسن (١٢ تموز/ يوليو ٢٠٢٠)^{٤٢}، الناطق باسم فصيل «جيش الثورة» سابقًا وعضو اللجنة المركزية في مدينة جاسم.
- اغتيال الشيخ محمد جمال الجلم، معروف بلقبه: أبو البراء الجلم (١٠ أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٠)^{٤٣}، عضو اللجنة المركزية عن مدينة جاسم وممّن قادوا عملية التفاوض مع اللجنة الأمنية للنظام عقب التصعيد الذي شهدته المدينة.

- اغتيال أدهم الكراد (١٤ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٢٠)، الذي كان الوجه الإعلامي الأبرز للجنة درعا البلد، وغُرف بخطاباته ذائعة الانتشار والجريئة في انتقاد النظام والقبضة الأمنية والمطالبة بالإفراج عن المعتقلين بعد اتفاق التسوية^{٣٤}.

عرقلت هذه الاغتيالات المتكررة مشروع إنجاز لجنة تفاوض موحدة لكامل الجنوب، كما أبقت نشاط أعضاء اللجان في حالة تهديد مع أي تحرك خارج حدود مناطقهم، حيث جرت معظم الاغتيالات عند تنقلهم في المحافظة، وقد وقعت هذه العمليات ضمن ظاهرة واسعة من الانفلات الأمني والاغتيالات الأخرى التي استهدفت نشطاء وقادة ثوريين ومحليين ممن رفضوا الانخراط ضمن قوات النظام في الجنوب وحافظوا على دور مؤثر في مناطقهم، مثل اغتيال عدنان أبازيد ومعتز قناة، وكنا من قادة غرفة البنيان المرصوص في درعا البلد^{٣٥}.

٤- حصار كناكر: تقع كناكر تنظيميًا في محافظة ريف دمشق، لكنها ارتبطت منذ عام ٢٠١١ بديناميات الوضع في درعا، وتقع أمنياً ضمن منطقة نفوذ فرع الأمن العسكري في سعسع بقيادة العميد طلال العلي، بالإضافة إلى نشاط حزب الله اللبناني في المنطقة^{٣٦}. ورغم أن بلدة كناكر كانت تحت سيطرة «لجنة المصالحة» (منذ كانون الأول / يناير ٢٠١٦)، فإن مجموعات المقاتلين والنشطاء المحليين عادوا إليها بعد اتفاق التسوية^{٣٧}، بينما شكّل الأمن العسكري مجموعات محلية رديفة من مقاتلين سابقين في فصائل المعارضة، تدور حولهم اتهامات بعمليات الاغتيال ضد ثوار البلدة الذين رفضوا الانخراط في أجهزة النظام^{٣٨}، لذلك أصبحت كناكر نموذجاً هجيناً بين مناطق المصالحة ومناطق التسوية، حيث توجد لجنة المصالحة بوصفها كياناً أهلياً إلى جانب المجموعات الرديفة للأمن العسكري والمجموعات الثورية التي أجرت تسوية ولم تنخرط في أجهزة النظام. حصلت عدّة توترات سابقة في كناكر^{٣٩}، ولكن التصعيد الأكبر حصل حين قام أحد حواجز الأمن العسكري باعتقال ثلاثة نساء وطفلة قرب كناكر (٢١ أيلول / سبتمبر ٢٠٢٠)، لتشنّ مجموعة من المقاتلين المحليين هجوماً على حاجز للأمن العسكري أصيب فيه العميد علي صالح، الضابط في الأمن العسكري، ليتم تطويق المنطقة عسكرياً والتهديد باقتحامها، حيث اتّهم النظام مجموعات داخل كناكر بتخزين أسلحة ومتفجرات والتورط في تنفيذ تفجيرات داخل دمشق، مع مطالبته بتهجير مجموعات. استمرّ حصار كناكر حتى عُقد اتفاق يوم ٢ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٢٠ بين «لجنة المصالحة» واللجنة الأمنية للنظام، نصّ على تسوية جديدة شاملة وحصر السلاح بالأجهزة الأمنية وجولة تفتيش بحضور الوجهاء، مقابل عدم حصول تهجير والإفراج عن النساء المعتقلات^{٤٠}. ورغم حصول مظاهرات تضامن مع كناكر^{٤١}، ومحاولة اللجان المركزية في درعا لعب دور لوقف التصعيد^{٤٢}، فإن الاتفاق الرئيس تمّ إنجازه بشكل أكثر محلية.

٥- التوتّر في درعا البلد والكرك الشرقي: صباح يوم ٨ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٢٠ شتّت تعزيزات من قوات النظام، غالبيتها من قوات الغيث ضمن الفرقة الرابعة، عملية اقتحام واسعة على المزارع الجنوبية من درعا البلد، حيث واجه المقاتلون المحليون الاقتحام^{٤٣}، مع انطلاق حملة تضامن في ريف درعا، وصلت إلى ردود فعل مسلّحة ضد حواجز النظام، كان أبرزها ضد حاجز محطة الكهرباء قرب مساكن جلين غرب

درعا، وضد حاجز المخابرات الجوية قرب بلدة الكرك الشرقي^{٤٤}، حيث تمّ قتل واحتجاز عناصر من قوات النظام^{٤٥}، وقد تزامن الهجوم مع اجتماعات اللجان المركزية للوصول إلى جسم موحد، وكان الرد على اقتحام درعا أوسع موجة عمليات متزامنة في مناطق درعا ضد جواز النظام منذ اتفاق التسوية. وصلت اللجان المركزية إلى تهدئة مع اللجنة الأمنية بوساطة روسية^{٤٦}، لتبدأ قوات النظام بتطويق بلدة الكرك الشرقي والتهديد باقتحامها وطلب تسليم المجموعات التي هاجمت حاجز المخابرات الجوية^{٤٧}، ما دفع اللواء الثامن للتدخل في المفاوضات وإرسال قوات لمنع الاقتحام مع موجة مظاهرات تضامنية في مناطق درعا، ثم حصل اتفاق تهدئة جديد (١١ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٢٠)، مشابه لاتفاق بلدة كناكر، تضمّن إجراء عمليات تفتيش بحضور اللواء الثامن والوجهاء مع تسوية أوضاع عدد من المطلوبين^{٤٨}. أعطى هذا التوتر مزيدًا من الثقة في فاعلية اللجان المركزية في الوصول لاتفاقيات تهدئة في مناطق درعا، وإمكانية تحرك مناطق الجنوب السوري كوحدة واحدة في التفاوض أو العمليات المسلحة ضد النظام، ورغبة روسيا في منع الاقتحام الواسع للمناطق أو التهجير، كما أكد دور اللواء الثامن المدعوم روسيًا - خاصة في ريف درعا الشرقي - بوصفه فاعلاً رئيسًا في المنطقة، وقادرًا على إتمام اتفاقيات التهدئة والتسوية، مع تحوّل التصعيد ثم المفاوضات ثم التسوية بحضور اللواء الثامن إلى ديناميّة متكرّرة.

٦- الهجوم الثاني على طفس: شهدت بداية العام ٢٠٢١ نشاطًا متزايدًا من القوات الروسية والفرقة الرابعة. فمن جهة، عقدت القوات الروسية سلسلة اجتماعات مع اللجان المركزية والوجهاء لضمان التهدئة ومنع المظاهرات قبيل الانتخابات الرئاسية^{٤٩}، بينما طالبت الفرقة الرابعة اللجنة المركزية في ريف درعا الغربي بتسليم مطلوبين وتهجير آخرين ووضع نقاط إضافية^{٥٠}، واستقدمت تعزيزات عسكرية لنشرها في الريف الغربي، ومع عدم استجابة اللجنة المركزية شنت قوات الفرقة الرابعة عملية عسكرية على مدينة طفس (٢٤ كانون الثاني / يناير ٢٠٢١)، مع قصف مدفعي وانتشار عسكري في محيطها^{٥١}، حيث شهدت المنطقة أعنف اشتباكات منذ اتفاق ٢٠١٨، مع سقوط قتلى وجرحى من الطرفين، دون أن تتمكّن الفرقة الرابعة من التقدّم على مناطق اللجنة المركزية. وقد توقفت الاشتباكات مساء اليوم نفسه مع دعوة القوات الروسية إلى جلسات تفاوض برعايتها^{٥٢}، وانتهت جلسات التفاوض الماراتونية باتفاق (٨ شباط / فبراير ٢٠٢١) قضى بعمليات تفتيش في المزارع الجنوبية للبلدة وتسليم مجموعة أسلحة وتفعيل مقرات حكومية داخل طفس مع التعهد بانسحاب التعزيزات العسكرية حول طفس خلال ١٥ يومًا، دون تسليم أو تهجير المجموعات، التي قالت اللجنة المركزية إنها ليست مسؤولة عنهم ولا يمكنها تسليمهم أو إجبارهم على الخروج^{٥٣}. تكرر في هجوم طفس سيناريو العمليات السابقة، مع تمثّد أكبر للفرقة الرابعة في ريف درعا الغربي وفرض طوق أكبر حول طفس.

٧- الهجوم على أم باطنة: مساء يوم ٣٠ نيسان / أبريل ٢٠٢١ شنت مجموعة مسلحة هجومًا على حاجز للنظام في تل كروم القريب من بلدة أم باطنة في محافظة القنيطرة، لتفرض قوات النظام طوقًا عسكريًا حول البلدة وتبدأ بعملية قصف وتهديد بالاقتحام^{٥٤}، كان الطرف الرئيس فيها فرع الأمن العسكري في

سعسع، وقد فجرت حادثة أم باطنة مرةً أخرى موجة تضامن ومظاهرات شعبية في مناطق درعا، كان أبرزها في درعا البلد^{٥٥}، خاصةً بعد اعتقال حواجز النظام مجموعة من النساء بين النازحين خارج القرية، ومن ثمّ تدخلت اللجان المركزية في درعا للتفاوض مع النظام لاحتواء الموقف، حيث توصلت جلسات التفاوض إلى اتفاق (١٥ أيار/ مايو ٢٠٢١)^{٥٦}، قضى بالاستجابة لشرط الأمن العسكري بتهجير ٣٠ شخصاً من المطلوبين مع عائلاتهم نحو الشمال السوري، لتكون هذه أول حادثة تهجير قسري منذ اتفاق الصنمين (٣ شباط/ فبراير ٢٠٢٠)، حيث وصل قرابة ١٥٠ مهجراً إلى الشمال السوري بعد أيام (٢٢ أيار/ مايو)^{٥٧}. مع تأكيد حادثة أم باطنة على إمكانية تكرار سيناريو الاقتحام والتهجير بالنسبة إلى مناطق الجنوب الأخرى، إلا أنها أظهرت أكثر قوة تأثير الفاعلين الرئيسيين في كل منطقة، سواء على مستوى الأجهزة الأمنية للنظام، أو على مستوى المجموعات المحلية واللجان المركزية، حيث كان تأثير اللواء الثامن واللجان المركزية أضعف في أم باطنة مما هو في حوادث طفس ودرعا البلد، كما كان الفاعل الرئيس من طرف النظام هو فرع الأمن العسكري في القنيطرة، وليس لجنة أمنية أو حكومية موحدة.

حملة حزيران - أيلول ٢٠٢١: الانتقام من رفض الانتخابات

أظهرت الفترة التالية لاتفاق ٢٠١٨ تبلور الكيانات الأهلية في الجنوب السوري، التي ورثت الكيانات الثورية السابقة لاتفاق التسوية، كما أفرزت تعدّد الفاعلين واختلافهم حسب كل منطقة، والتوثر المستدام والقابل للتجدّد كل فترة، مع تكرار ديناميات متشابهة لاشتعال التوثر ثم المفاوضات ثم التهدئة، وأكّدت عدم قدرة اتفاق التسوية على بناء كسب ولاء المجموعات المعارضة في هذه المناطق، سواء من مجموعات المقاتلين أو المجتمعات المحلية التي انخرطت في ثورة ٢٠١١، وتعامل النظام مع المحافظة منذ اتفاق ٢٠١٨، وبشكل متزايد منذ بداية عام ٢٠٢٠، بمقاربة أمنية عسكرية بحتة، وليس بمنطق الدولة وتقديم الخدمات، حيث زاد عدد الحواجز في المحافظة إلى أكثر من ١٦٠ حاجزاً للأجهزة الأمنية وفرق الجيش، وشهدت أكثر من ١٠٠٠ عملية -أو محاولة- اغتيال، واستعمل نظام الأسد تجنيد بعض المجموعات المعارضة سابقاً -مثل مجموعة عماد أبو زريق والكسم وأبو علي اللحام- في شنّ حرب أهلية مصغرة ضمن مناطقهم، وليس في بناء الثقة مع مجتمعاتهم، وحافظت مناطق الجنوب السوري على صورتها بوصفها مناطق رافضةً لنظام الأسد، رغم انخراطها في اتفاق التسوية، كما حافظت على ترابط شبكاتها الاجتماعية والثورية السابقة لاتفاق التسوية، عبر تشكيل اللجان المركزية والعشائرية، ومثّلت بذلك حالة استثنائية ضمن مناطق التسوية أو المناطق التي سيطرت عليها روسيا عسكرياً في سوريا.

وكان أقصى تجليات هذا «النموذج الاستثنائي» مع الذكرى العاشرة لبداية الثورة السورية من درعا، خاصةً في الاحتفال الحاشد الذي أقامه الأهالي أمام ساحة الجامع العمري في مدينة درعا يوم ١٨ آذار/ مارس ٢٠٢١، حيث رفعوا شعار: «الثورة حق والحق لا يموت»^{٥٨}، ثم من خلال الحراك الشعبي الواسع الرافض للانتخابات الرئاسية^{٥٩}، حيث تمّ منع إقامة انتخابات في مناطق التسوية، حتى ضمن مناطق اللواء الثامن (بصرى الشام). أما في مناطق المصالحة والسيطرة العسكرية ومناطق سيطرة النظام قبل ٢٠١٨، فقد وصلت تهديدات للمراكز الانتخابية، ما تسبّب في إعاقة عملها وتقليص عدد المشاركين، كما ظهرت نشاطات معارضة للانتخابات في معظم المناطق على شكل وقفات وكتابات جدارية ولوحات،

وفي درعا البلد تمّ تنظيم مظاهرة حاشدة رافضة للانتخابات الرئاسية رفعت شعار: «لا مستقبل للسوريين مع القاتل» (٢٥ أيار/ مايو ٢٠٢١).^{٦٠}

تسبّب هذا الحراك المتزايد في رفض النظام، وظهور السيطرة الهشّة في الجنوب، وضعف فاعلية اتفاقيات التسوية في إخضاع المجتمع المحلي أو دمجها ضمن الشبكات الدعائية أو المهادنة للنظام، تسبّب في دفع النظام بدعم روسي نحو حملة لتغيير قواعد اتفاق التسوية وإلغاء حالة الاستثناء في الجنوب السوري.

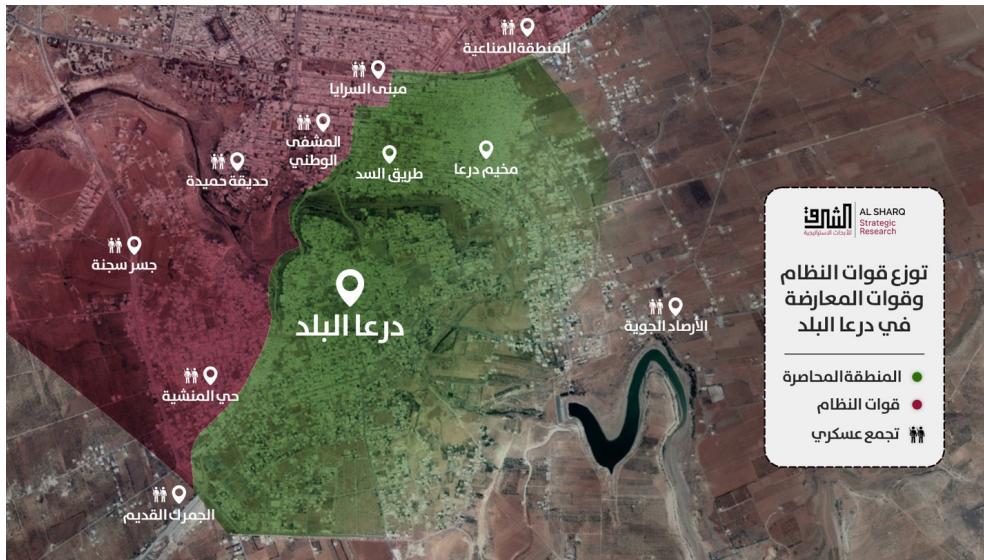
التفاوض بالنار والحصار في درعا البلد

بدأ وصول التعزيزات العسكرية من قوات النظام مع بداية حزيران/ يونيو ٢٠٢١، بعد انتهاء الانتخابات الرئاسية، حيث كان التوقع السائد هو توجّه النظام إلى عمل عسكري تجاه طفس في ريف درعا الغربي، بعد تكرار العمليات العسكرية هناك، لكن أولوية النظام كانت البدء من مدينة درعا.

فرضت قوات النظام السوري حصارًا وضغوطًا متزايدة على أحياء درعا البلد وطريق السد ومخيم درعا منذ يوم ٢٤ حزيران/ يونيو ٢٠٢١، بعد ضغوط استمرت لأسابيع على «لجنة درعا البلد» لتقديم تنازلات متعلّقة بتسليم السلاح الشخصي للأفراد ودخول دوريات تفتيش من الأجهزة الأمنية التابعة للنظام^{٦١}، وهو ما رفضته لجنة درعا البلد لأنها اعتبرت أن السلاح الشخصي للأفراد ليس مسؤوليتها بعد تسليم سلاح الفصائل في اتفاق ٢٠١٨، وأن «ميليشيا الكسم» التابعة للأمن العسكري هي المسؤول الرئيس عن الانفلات الأمني في المدينة وعمليات الاغتيال^{٦٢}. وكان الذي بدأ الضغوط هو الضابط الروسي المسؤول عن ملف الجنوب «أسد الله»، الذي قام بتهديد اللجنة المركزية بقدوم «الميليشيات» إن لم يتم الاستجابة للطلبات، وهو مصطلح يشيع استخدامه في الجنوب في وصف الميليشيات المرتبطة بدعم إيراني^{٦٣}، وقد مثّل التصعيد في درعا البلد الحلقة الأخطر والأكثر عنفًا في سلسلة عمليات توسيع النفوذ والهيمنة العسكرية للنظام في الجنوب منذ اتفاق تسوية ٢٠١٨.

قام النظام طيلة الأسابيع التالية على فرض الحصار (من ٢٤ حزيران/ يونيو إلى ٢٨ تموز/ يوليو) بتشديد الحصار المتدرج، من رفع السواتر ثم إغلاق معبر السرايا (الواصل مع درعا المحطة)^{٦٤}، ثم معبر غرز (الواصل مع ريف درعا الشرقي)^{٦٥}، مع تردي الوضع الإنساني وفقدان المواد الأساسية ونزوح قرابة ٢٣ ألف مدني، ومع استمرار استقدام تعزيزات عسكرية ضخمة متتالية إلى درعا، تركز معظمها في منطقة «الضاحية»، وكان معظمها من الفرقة الرابعة، التي ظهر عناصرها بمقاطع مرئية تتوعد باقتحام درعا البلد^{٦٦}.

فشلت عدّة جلسات من المفاوضات في الوصول إلى حلّ، مع زيادة المطالب لإجراء تسويات جديدة وتوزيع حواجز أمنية وعسكرية داخل الأحياء السكنية في درعا البلد، كان بعض هذه المفاوضات بحضور الضباط الروس، وبعضها مع اللجنة الأمنية التابعة للنظام، التي يقودها بشكل رئيس: اللواء حسام لوقا (الأمن السياسي)، واللواء علي محمود (الفرقة الرابعة)، والعميد لؤي العلي (الأمن العسكري)، والعميد ضار



خريطة توضيحية لمواقع قوات النظام في محيط درعا البلد، نأ، ٢٧-٧-٢٠٢١

<http://nabaa-sy.net/٠٧/٢٠٢١/ft/٨>

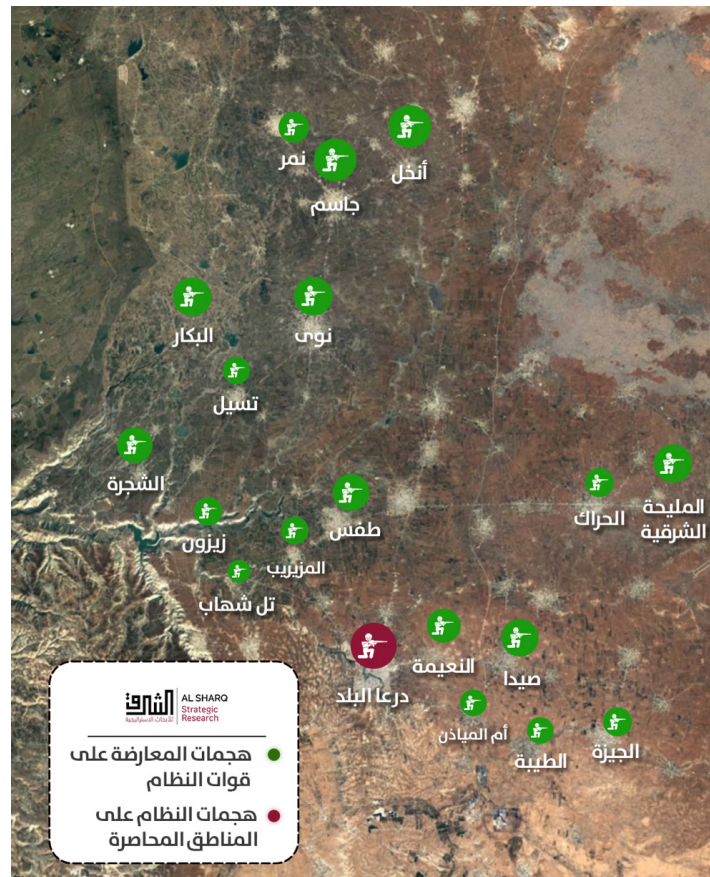
الدندل (قائد الشرطة)، كما شارك اللواء الثامن واللجنة المركزية في ريف درعا الغربي إلى جانب لجنة درعا البلد في المفاوضات المتأخرة، حيث تعهد قائد اللواء الثامن للجنة درعا البلد بالوقوف إلى جانبهم ولو اضطر إلى «القتال»^{٦٨}.

استثمر أهالي درعا البلد طيلة هذه المرحلة الشبكات الثورية والاجتماعية التي تربطهم بمناطق درعا، والتي مثلتها اللجان المركزية والعشائرية ومجموعات النشطاء والمقاتلين المحليين، حيث اجتمعت وفود من درعا البلد والمنطقة الغربية واللواء الثامن منذ بداية التصعيد للاتفاق على موقف موحد، وكان أول بيان جماعي لهذه اللجان منذ بداية إجراءات الحصار (٢٧ حزيران/ يونيو ٢٠٢١)^{٦٩}، ثم البيان الذي أصدرته ضد تهديدات العميد لؤي العلي (١٨ تموز/ يوليو ٢٠٢١)^{٧٠}، وبيان عشائر حوران الذي تلا اجتماع وفود من معظم مناطق درعا في طفس (٥ آب/ أغسطس ٢٠٢١)^{٧١}. كما صدرت مواقف مدينة درعا عن كل من «لجنة درعا البلد» و«مجلس عشيرة درعا»، واشتركت اللجنة المركزية في المنطقة الغربية بالإضافة إلى اللواء الثامن في عدد من جلسات التفاوض بناءً على طلب لجنة درعا البلد، وخاضت بعضها بوصفها مفوضة عن لجنة درعا البلد، وظهرت دعوات الاستنفار و«الفرعة» منذ بداية التصعيد^{٧٢}، التي نتج عنها حراك سلمي عابر للمناطق تمثل في مظاهرات ودعوات للإضراب وقطع الطرق^{٧٣}، ما يدل على تنسيق مستمر بين الشبكات الثورية للنشطاء والجماعات الأهلية وفاعلية التضامن المحلي^{٧٤}، في محاولة لمنع النظام من عزل ملف درعا البلد عن عموم المحافظة، وإظهار احتمال اشتعال المحافظة لو تمّ التصعيد العسكري ضد درعا البلد.

تمّ التوصل إلى الاتفاق الأول مساء يوم ٢٤ تموز/ يوليو ٢٠٢١، بعد قرابة شهر من الحصار، والذي نصّ على دخول قوات النظام لإجراء تفتيش في درعا البلد بحضور اللواء الثامن والشرطة الروسية، وتوزيع عدد من الحواجز «الأمنية»، وتسليم كامل السلاح المتبقي لدى الأفراد مع اشتراط تهجير أشخاص معيّنين (المعروفين بألقاب: هفو والحرفوش)، واستجابت اللجنة لاشتراط النظام زيادة عدد الحواجز من ٣ حواجز إلى ٩ حواجز^{٧٥}.

وفي يوم ٢٧ تموز/ يوليو ٢٠٢١، بدأ تنفيذ الاتفاق بدخول اللجنة الأمنية التابعة للنظام وقوات من الفرقة ١٥ مع الشرطة الروسية واللواء الثامن، ليبدأ بالتزامن اقتحام قوات من الفرقة الرابعة للمزارع الجنوبية من درعا البلد، واقتحام قوات من الفرقة التاسعة لمنطقة «الكرك»، ما أشعل الاشتباكات لمنعهم من دخول المدينة، لتنسحب القوات التي دخلت درعا البلد لإنجاز اتفاق التهدئة، حيث أبلغ اللواء حسام لوقا لجنة درعا البلد بأن الخيار المتبقي أمامهم هو «الحرب»، بينما طالبت لجنة درعا البلد بـ «تهجير جماعي» لأهالي درعا بعد نقض الاتفاق وعدم قدرتهم على التعايش مع الاحتلال العسكري لمدينتهم من قِبل النظام، واعتبروا أن تحرك الفرقة الرابعة يعبر عن «تقويض إيراني للاتفاق»، وأن إيران تدفع باتجاه التصعيد العسكري.^{٧٦}

بدأ النظام باقتحام تجاه درعا بعد فشل التوصل إلى اتفاق جديد بسبب رفض لجنة درعا قيام النظام بفرض سيطرة عسكرية داخل الأحياء السكنية^{٧٧}، وقد أشعل انطلاق العملية العسكرية ضد درعا البلد صباح ٢٩ تموز/ يوليو ردود فعل واسعة وغير مسبقة في المحافظة، بعد أن طلبت لجنة درعا البلد «الفرقة» من مناطق المحافظة، فيما أطلق عليه النشطاء «معركة الكرامة»، حيث هاجمت مجموعات محلية مسلحة معارضة للنظام العديد من الحواجز وبعض المقرات الأمنية في ١٨ منطقة بريف درعا الشرقي والغربي ومنطقة الجيدور^{٧٨}، وظهرت -في مفارقة غريبة- مقاطع للسيطرة على الحواجز واحتجاز عناصر من النظام وانشقاق آخرين، للمرة الأولى منذ اتفاق ٢٠١٨^{٧٩}، كما قام النظام بأعنف قصف وعمليات اقتحام منذ اتفاق ٢٠١٨ ما تسبب في مقتل قرابة ٢٠ شخصاً بينهم ٥ أطفال.^{٨٠}



خريطة توضيحية للمناطق التي شهدت قصفًا ومواجهات مسلحة يوم 29-7-2021، المصدر: نبال
<https://pbs.twimg.com/media/E7fjDi4XsAY8GD?format=jpg&name=900x900>

لكن المفارقة الأكبر كانت أن معظم المجموعات التي قامت بالهجوم على حواجز النظام في ريف درعا الشرقي، هي من مجموعات اللواء الثامن المدعوم روسيًا، خاصةً التي انضمت إلى اللواء بعد اتفاق ٢٠١٨^{٨١} من مقاتلي الجيش الحر الذين وجدوا في اللواء الثامن غطاءً آمنًا من عمليات الملاحقة الأمنية، ويضمن لهم خيارًا أقرب لمواقفهم المناوئة للنظام، ويمكن تفسير انخراط اللواء الثامن في «الفرقة» لدرعا البلد بسعيه لاحتواء الموقف في ريف درعا الشرقي وتأكيد نفوذه هناك، حتى لا تتدخل أطراف «خارج سيطرته» في المشهد، وتمت السيطرة على معظم تلك الحواجز دون معارك أو اشتباكات عنيفة.

أما أهم ردود الفعل المسلحة فقد كانت في ريف درعا الغربي، حين قامت مجموعة «معاذ الزعبي» بالهجوم على حاجز الري قرب بلدة طفس، الذي تحوّل إلى أضخم ثكنة عسكرية للنظام في القسم الجنوبي من ريف درعا الغربي، وتمكّنت المجموعة بعد معركة عنيفة استمرت لساعات من السيطرة على حاجز الري، لكن بعد مقتل معاذ الزعبي -قائد المجموعة- وعدد آخر من العناصر، والذي كان أحد أبرز المطلوبين -من قبل النظام- للتهجير في المنطقة الغربية من درعا، وأبرز القادة المحليين لمجموعات الثوار هناك.

أظهر يوم ٢٩ تموز/ يوليو صورة هزيلة لمدى سيطرة النظام في الجنوب، كما أظهر إمكانية تكرار ديناميات انتفاضة ٢٠١١، حين دفع اقتحام النظام للجامع العمري في درعا البلد (٢٣ آذار/ مارس ٢٠١١) إلى انطلاق مظاهرات «فرقة» في مناطق درعا، وتكرّر الأمر عند اقتحام وحصار درعا الأول (٢٥ نيسان/ أبريل ٢٠١١)، كما تكرّر بوتيرة أقل عند التصعيد في درعا البلد أواخر عام ٢٠٢٠، لكن موجة التضامن والفرقة الواسعة كشفت أيضًا مجموعات المقاتلين المحليين القادرين على التحرك أو ضبط المشهد.

أبلغ الضباط الروس لجنة درعا البلد بوقف إطلاق النار واستئناف المفاوضات مع مساء يوم المعركة^{٨٢}، وجرت في اليوم اللاحق عمليات انسحاب لحواجز النظام بين القرى نحو القطع العسكرية، لتأمينها من عمليات هجوم مستقبلية، وقام اللواء الثامن بإعادة عناصر النظام الذين تمّ احتجازهم في اليوم السابق، وغالبهم على يد مجموعات تتبع له^{٨٣}، بينما تبقى عناصر لدى مجموعات في ريف درعا الغربي، أجروا مفاوضات لمبادلتها بجثث مجموعة «معاذ الزعبي» الذين قضوا في اشتباكات حاجز الري^{٨٤}.

أعطى «التضامن الحوراني» جرعةً معنويةً كبيرةً للجنة درعا البلد، وأعلنت تشكيل لجنة تفاوض موحّدة عن كامل درعا، لربط ملف درعا البلد ببقية المناطق^{٨٥}، ورغم عقد عدّة جلسات تفاوض، فقد تمّ إفراغ هذا النصر المعنوي من محتواه في الأيام القادمة، حيث تمّ أولاً ضمان عودة العناصر المحتجزين ما ترك اللجان دون ورقة ضغط، ثم ضمان عدم حصول عمليات مسلحة أخرى في ريف درعا الشرقي عبر علاقة روسيا باللواء الثامن، وعبر تعزيز القطع العسكرية والحواجز الأمنية بما يضمن عدم إمكانية شن عملية بالأسلحة الخفيفة ضدها، كما تمّ استقدام تعزيزات نحو ريف درعا الغربي والجيدور وتطويق أبرز المناطق التي انطلقت منها العمليات، خاصةً طفس واليادودة وجاسم وناحتة^{٨٦}، مع تهديد المنطقة بعملية عسكرية مشابهة لدرعا.

استؤنفت جلسات التفاوض مع استمرار القصف المتقطع على أحياء درعا المحاصرة وتعيين ضابط روسي جديد مسؤولاً عن ملف الجنوب^{٨٧}، وتمّ التوصل لاتفاق وقف إطلاق أولي حين عرض الضباط الروس ما أسموها «خارطة طريق للحل» (١٤ آب / أغسطس ٢٠٢١)^{٨٨}، مع وقف إطلاق نار مؤقت، ورغم قبول لجنة درعا البلد ببنود تسليم السلاح وإجراء التسويات ووجود حواجز أمنية داخل درعا البلد دون الانتشار العسكري في الأحياء السكنية، فإن فشل الاقتحام الأول لدرعا البلد لم يدفع إلى تخفيض مطالب النظام، ولكن تمّ تصعيد شروط الضباط الروس والنظام إلى تهجير قوائم من المطلوبين نحو الشمال السوري والإصرار على الانتشار العسكري والأمني داخل الأحياء السكنية وطلب إلغاء المظاهر «المعادية للدولة»، وتمّ رفض الحل البديل الذي قدّمته لجنة درعا البلد بأن تتشكّل الحواجز من اللواء الثامن، حيث قال أحد ضباط اللجنة الأمنية إن «اللواء الثامن عدو»^{٨٩}، ورغم تهجير مجموعتين تباغاً من درعا البلد^{٩٠}، بعد إصرار روسي على حصول مشهد التهجير، فإنه لم يضمن تنفيذ اتفاق «خارطة الطريق»؛ لأن معظمهم لم يكونوا ضمن قوائم المطلوبين أصلاً، خاصةً مع تكرار الحديث عن المطلوبين الأبرز للتهجير ورفضهم الاستجابة (المعروفين بألقاب: هفو والحرفوش)، كما لم يضمن دخول القوات الروسية برفقة اللواء الثامن (٢٤ آب / أغسطس ٢٠٢١) إلى درعا البلد لتثبيت وقف إطلاق نار من استئناف القصف في المساء نفسه من قبل قوات الفرقة الرابعة المحيطة بدرعا، بعد انسحاب اللواء الثامن والشرطة الروسية كما حصل يوم ٢٧ تموز / يوليو^{٩١}.

بينما لجأت روسيا بعد فشل جلسات التفاوض -وأخراها اتفاق ٣٠ آب / أغسطس- إلى التفاوض مع وفد وجهاء محليين خارج إطار اللجان المركزية والعشائرية، ليقوموا هم بإبلاغ رسائل أو تهديدات للجان المركزية^{٩٢}، بعد أن كانت المفاوضات مع لجنة درعا البلد التي تلتها مفاوضات مع اللجنة المركزية في المنطقة الغربية بحضور اللواء الثامن ثم لجنة تفاوض موحدة عن حوران، حيث اعتبر الضباط الروس في المفاوضات أن لجنة درعا البلد تعرقل خطة الحل الروسي^{٩٣}، وبذلك تمكّنت من ضبط احتمال تكرار «الفرقة» ومن تهميش اللجان التمثيلية، ما أعاد ملف درعا البلد معزولاً عن بقية مناطق درعا مع ضعف الاستجابة لدعوات الإضراب والحراك منذ بداية آب / أغسطس.

تجددت العملية العسكرية بشكل أعنف بعد كل جولة «فاشلة» من المفاوضات، وشهد الثلث الأخير من شهر آب / أغسطس وبداية أيلول / سبتمبر أعنف مراحل العملية المسلحة، التي استعملت فيها قوات النظام مجموعات من راجمات الصواريخ التي تمّ توزيعها في محيط أحياء درعا البلد، مع استقدام المزيد من التعزيزات للاقتحام^{٩٤}، دون أن تتمكّن حتى نهاية الحملة من أن تتقدّم عسكرياً في أحياء درعا البلد وطريق السد والمخيم، حيث تمّ رصد القوات التالية المشاركة في الحملة: الفرقة الرابعة (مدفعية واقتحام)، والفرقة التاسعة مضادات، واللواء ٣١٣، وحزب الله اللبناني (مدفعية تحت مظلة الفرقة الرابعة)، وكتائب الرضوان، والحرس القومي العربي، وجيش التحرير الفلسطيني، والدفاع الوطني فرع القنيطرة، وميليشيات أفغانية (تحت مظلة الفرقة الرابعة)، والقوة ٣١٣ (تجمعات عراقية تحت مظلة الفرقة الرابعة)^{٩٥}. ولضمان ضبط مشهد تعدّد الفاعلين من طرف النظام وعدم تكرار سيناريو ٢٧ تموز-يوليو، استقدمت

روسيا اللواء ١٦ ضمن الفيلق الخامس (الذي يتبع للقيادة الروسية ضمن هيكلية قوات النظام على غرار اللواء الثامن)^{٩٦}، وقاد اللواء ١٦ عمليات الهجوم الأعنف على درعا البلد منذ نهاية آب/ أغسطس، إلى جانب الفرقة الرابعة والقطع الأخرى، وضمن أيضاً عدم تقويض أي اتفاق من قبلها.

تمّ التوصل إلى اتفاق وقف إطلاق نار برعاية روسية مساء يوم ٣١ آب/ أغسطس ٢٠٢١، وفي يوم ١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٢١ دخلت قوات من الشرطة الروسية واللواء الثامن واللجنة الأمنية للنظام إلى درعا البلد لتنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار الأخير^{٩٧}، الذي كان يستند إلى خارطة الطريق الروسية، رغم اختلاف تفسيراتها بين لجنة درعا البلد واللجنة الأمنية، وضمن بالنسبة إلى أهالي درعا ومجموعات الثوار المتبقين عدم التهجير مقابل تسليم كميات من السلاح وإجراء تسويات ودخول حواجز أمنية للنظام^{٩٨}، وكان لافتاً أن النظام أضاف بند «الجرائم الإلكترونية» إلى ملفات المطلوبين للتسوية، الذي عنى قيامهم بكتابات معارضة للنظام على وسائل التواصل الاجتماعي^{٩٩}، بالإضافة إلى طلبه في مفاوضات سابقة رفع علم النظام (الأحمر) على الجامع العمري ومواقع معروفة في درعا والامتناع عن رفع علم الثورة (الأخضر)^{١٠٠}، ما يؤكّد هاجس إلغاء المظاهر الثورية وراء التصعيد الأخير.

ولكن لم يلبث أن انهار الاتفاق سريعاً مع إعلان اللجنة الأمنية أن السلاح الذي تمّ تسليمه غير كافٍ واشتراط النظام فصل ملف مخيم درعا وطريق السد لإجراء عمليات عسكرية ضد «إرهابيين» هناك^{١٠١}، واعتبر أعضاء في لجنة التفاوض أن الفرقة الرابعة سعت إلى تقويض الاتفاق لعدم رضاها عن نتائجه^{١٠٢}، وعادت عمليات القصف والاختحام، وشهد يوم ٥ أيلول/ سبتمبر أعنف حملة قصف واقتحام منذ بداية الحصار، قبل أن تعلن الشرطة الروسية مهلة جديدة، إلى أن تمّ تثبيت الاتفاق بشكل نهائي ودخول الشرطة الروسية لتنفيذه -للمرة الثالثة- يوم ٦ أيلول/ سبتمبر ٢٠٢١.

بالمحصلة، ظهرت سياسات متعدّدة في التعامل مع جنوب سوريا بين الفاعلين الذين يمثلون روسيا أو نظام الأسد أو إيران^{١٠٣}، مع توافقهم على الهدف النهائي المتمثّل في تغيير قواعد اتفاق التسوية، وفرض نفوذ واسع للنظام على الجنوب السوري، وإلغاء وضع الاستثناء واستمرارية المظاهر الثورية هناك، حيث بدا أن روسيا تفضّل الوصول إلى نفوذ أكبر للنظام وتقليص المظاهر المعارضة في الجنوب السوري دون القيام بحملة عسكرية قد تؤدي إلى فوضى واسعة، رغم عدم ممانعتها لعمليات عسكرية محدودة جغرافياً في إطار الضغط^{١٠٤}، بينما بدت قوات النظام والمليشيات الموالية لإيران أكثر حرصاً على الصدام وإطلاق تهديدات انتقامية ضد درعا البلد، بسبب رمزيّتها بين الجمهور المعارض لحكم لأسد باعتبارها مهد الثورة السورية في عام ٢٠١١، وبسبب الحراك الذي شهدته ضد الانتخابات الرئاسية في عام ٢٠١١.

على الجانب الآخر، تعاملت اللجان المركزية في الجنوب، التي تمثّل السكان والمقاتلين في المناطق التي شهدت اتفاق تسوية برعاية روسية منذ تموز/ يوليو ٢٠١٨، مع تهديدات النظام وحلفائه عبر الحرص على الدخول في مفاوضات لتجنّب الحرب، دون التنازل الكليّ عن وضع اتفاق ٢٠١٨، وعدم السماح للنظام

بالتغلغل وفرض السيطرة العسكرية على الأحياء السكنية، خوفًا من أن يؤدي ذلك إلى موجة واسعة من الاعتقالات والتهجير، وإلى تفكيك الكتلة الاجتماعية الراضية للنظام في المنطقة، ولجأت في سبيل ذلك إلى تفعيل التحالفات الاجتماعية والعشائرية وحالة التضامن المحلي في حوران، والتفاوض ككتلة اجتماعية واحدة عن المحافظة مقابل النظام، وأظهرت استمرارية الشبكات الاجتماعية التقليدية، أسوة باستمرارية الشبكات الثورية التي نشأت بعد عام ٢٠١١، وهو الوضع الذي يبدو أنه في طريقه للتحوّل بعد اتفاق أيلول ٢٠٢١.

اتفاق أيلول ٢٠٢١: تثبيت قواعد جديدة وإلغاء وضع الاستثناء

مع دخول الشرطة الروسية وقوات النظام برفقة اللواء الثامن إلى درعا البلد (٦ أيلول / سبتمبر ٢٠٢١)^{١٥}، ثم إجراء عمليات التفتيش وتثبيت النقاط الأمنية فيها (٨ أيلول / سبتمبر ٢٠٢١)^{١٦}، بدأ تطبيق المقاربة الروسية الجديدة للوضع في الجنوب، حيث سيتم تطبيق اتفاق التسوية نفسه على بقية مناطق المحافظة، دون الحاجة إلى تصعيد عسكري في بقية المناطق، حيث مثلت درعا البلد درسًا في إمكانية حصول عملية عسكرية ثم انتهاء التصعيد العسكري باتفاق تسوية، رغم كون مدينة درعا الحلقة الأضعف في الجنوب.

توجّهت عمليات التسوية في البداية نحو المنطقة الغربية والشمالية في درعا، حيث تمثّل الدرجة الثانية بعد درعا البلد في تمثيلها لحالة الاستثناء في الجنوب، ولضمان مشاركة اللواء الثامن في تسهيل عمليات التسوية قبل انتقال التسويات إلى مناطقه في الريف الشرقي، واتبعت الشرطة الروسية واللجنة الأمنية الطريقة نفسها في تهميش اللجان المركزية لصالح التعامل مع «وجهاء محليين» في كل منطقة، فيما عدا اتفاق طفس.

وبدأت عمليات التسوية من بلدة الياودة (١٢ أيلول / سبتمبر ٢٠٢١)^{١٧}، ثم المزيريب (١٤ أيلول / سبتمبر)^{١٨}، ثم حصل الاتفاق بين اللجنة المركزية في المنطقة الغربية والشرطة الروسية على تسوية في طفس (١٦ أيلول / سبتمبر)^{١٩}، وتل شهاب (٢١ أيلول / سبتمبر)^{٢٠}، وداعل وإبطع (٢٣ أيلول / سبتمبر)^{٢١}، ومنطقة حوض اليرموك (٢٣-٢٦ أيلول / سبتمبر)^{٢٢}، وتسيل (٢٨ أيلول / سبتمبر)^{٢٣}، ونوى (٣٠ أيلول / سبتمبر)^{٢٤}، وجاسم (٣ تشرين الأول / أكتوبر)^{٢٥}، وإنخل (٥ تشرين الأول / أكتوبر)^{٢٦}، كما سلمت الأجهزة الأمنية للنظام قوائم مطلوبين في مناطق شمال درعا مثل الصنمين (٦ تشرين الأول / أكتوبر)^{٢٧}.

شملت عمليات التسوية في المنطقة الغربية حتى المناطق التي لم تكن مصنّفة كمناطق تسوية أو سيطرة هشة في السابق، وكانت تحت سيطرة النظام بشكل كامل، مثل داعل وإبطع وإنخل والصنمين، كما شملت قوائم المطلوبين بالتسوية العديد ممّن أجروا تسويات سابقة، بالإضافة إلى عناصر في الفرقة الرابعة، ممّن انضموا إليها بعد اتفاق التسوية وتمّ اتهامهم بالمشاركة في الهجومات على حواجز النظام في معركة ٢٩ تموز، حيث بدا أن معالجة ملف «الانتماء البراغماتي» لفرق الجيش ضمن الملفات التي تضعها روسيا ضمن المقاربة الأمنية الجديدة للوضع في الجنوب، ورگّزت اللجنة الأمنية للنظام على تسليم هذه

المناطق أكبر كمية من الأسلحة لإتمام عمليات التسوية، حيث تمّ تعطيل الاتفاق في عدّة مناطق مع التهديد بالتصعيد العسكري، مثل نوى وطفّس، وتمّ قصف جاسم مدفعياً قبل العودة لاستكمال الاتفاق، قبل العودة لاستكمال التسوية.

انتقلت عمليات التسوية بعد درعا البلد والمنطقة الغربية إلى مناطق نفوذ اللواء الثامن في ريف درعا الشرقي مع استقدام تعزيزات عسكرية من قوات النظام نحو المنطقة للتهديد بتصعيد عسكري ضد الرافضين، وبدأت اتفاقيات التسوية تباغاً في نصيب والطيبة وأم الميادن (٧-٩ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٢١)^{١٣٨}، وصيدا والنعيمة وكحيل (٩-١١ تشرين الأول / أكتوبر)^{١٣٩}، والمسيفرة والكرّك الشرقي والسهوة (١٣-١٦ تشرين الأول / أكتوبر)^{١٤٠}، والجيزة والمتاعية (١٤-١٧ تشرين الأول / أكتوبر)^{١٤١}، والغاربة الشرقية والغربية وخربة غزالة (١٧ تشرين الأول / أكتوبر)^{١٤٢}، والحراك والصورة وعلما (١٨-٢٢ تشرين الأول / أكتوبر)^{١٤٣}، وناحتة (١٨-٢١ تشرين الأول / أكتوبر)^{١٤٤}، وبصر الحرير ومحيطها وقرى اللجاة (٢٣ تشرين الأول / أكتوبر)^{١٤٥}، ثم إزرع والشيخ مسكين شمالاً (٢٤ تشرين الأول / أكتوبر)^{١٤٦}، لتكتمل بذلك عمليات التسوية المناطقية (٢٥ تشرين الأول / أكتوبر)^{١٤٧}، دون أن تصل إلى منطقة تمركز اللواء الثامن في بصرى الشام ومحيطها.

استعمل النظام والشرطة الروسية في تسويات المنطقة الشرقية مستوى أعلى من العنف والتهديد مقارنة بتسويات المنطقة الغربية، حيث شهدت المنطقة استقدام تعزيزات عسكرية وتطوير عدّة بلدات لطلب كميات أسلحة إضافية، وحالات قصف بالمضادات والدبابات، بالإضافة إلى تفجير منازل وإحراقها كما حصل في ناحته، كما شملت مناطق خاضعة بشكل كامل لسيطرة النظام مثل إزرع والشيخ مسكين ومحجة في القسم الشمالي.

وكان القسم الأكبر من المطلوبين للتسويات هم عناصر اللواء الثامن في هذه المناطق، وهي المجموعات التي انضمت إلى اللواء بعد اتفاق التسوية، وشارك بعضها في هجمات معركة ٢٩ تموز، ورغم أن اشتراط الشرطة الروسية على هذه المجموعات كان تسليم أسلحتها إلى قيادة اللواء الثامن (وليس إلى اللجنة الأمنية للنظام)، فإنه بات من الواضح أن تقليص عدد ونفوذ اللواء الثامن ومنعه من التصرف بوصفه قوةً مستقلةً عن النظام كان ضمن المقاربة الروسية الجديدة للمنطقة، حيث تمّ تقليص المنحة الروسية لرواتب اللواء الثامن إلى عدده الأصلي وقت اتفاق ٢٠١٨، وإحاقه بشعبة الأمن العسكري، بالتزامن مع خروج أحمد العودة إلى الأردن مع بدء تسويات الريف الشرقي^{١٤٨}.

تزامنت عمليات التسوية مع سحب المظاهر الأمنية والعسكرية تباغاً، خاصةً في مدينة درعا، حيث تمّ سحب الحواجز من حاجز السرايا (بين درعا البلد ودرعا المحطة) وحاجز المخابرات الجوية في الصناعية (بين درعا البلد ومخيم درعا) وحاجز السبيل في درعا المحطة (٢٢ أيلول / سبتمبر ٢٠٢١)^{١٣٩}، ثم حاجز حميدة الطاهر قرب المشفى الوطني في مدينة درعا (٢٣ أيلول / سبتمبر)^{١٤٠}، وحاجز العلان بين سحم الجولان والشجرة في منطقة حوض اليرموك (٢٩ أيلول / سبتمبر)^{١٤١}، وحاجزين للأمن العسكري على مدخل جباب (٧ تشرين الأول / أكتوبر)^{١٤٢}، وحاجز مفرق قيطرة جنوب الصنمين (٨ تشرين الأول / أكتوبر)^{١٤٣}،

وحاجزين على مدخل غباغب (١١ تشرين الأول / أكتوبر)^{١٣٤}، وحاجز القوس التابع للمخابرات الجوية قرب الغاربية الشرقية (١٨ تشرين الأول / أكتوبر)^{١٣٥}، كما انسحبت تعزيزات الفرقة الرابعة المحيطة بدرعا البلد منذ بداية تطبيق الاتفاق (٩ أيلول / سبتمبر)^{١٣٦}، ثم انسحبت النقاط الأمنية التي تمّ استحداثها في درعا البلد ومحيطها بموجب الاتفاق (٢٢ تشرين الأول / أكتوبر)^{١٣٧}، وانسحبت المخابرات الجوية من حواجزها ومقراتها الأمنية في داعل (٥ تشرين الثاني / نوفمبر)، ثم سحبت حواجز في مداخل نوى والشيخ مسكين (٦ تشرين الثاني / نوفمبر)^{١٣٨}، واستقدم النظام رتل ناقلات لسحب الآليات الثقيلة من مدينة درعا (١٣ تشرين الثاني / نوفمبر)^{١٣٩}، مع انسحاب الفرقة الرابعة من مواقع تمركزها في البانوراما والملعب البلدي والضحية^{١٤٠}.

أظهرت عمليات سحب الحواجز والمظاهر الأمنية جانباً آخر من المقاربة الروسية الجديدة، حيث تمّ تقليص دور المخابرات الجوية والفرقة الرابعة لصالح منح نفوذ أكبر لجهاز الأمن العسكري، الذي نجح أكثر من سواه في تأسيس ميليشيات محلية رديفة مضمونة الولاء والدور، وإن أصبحت هذه الميليشيات المسؤول الأول عن الانتهاكات الأمنية وتصعيد التوتر في مناطقها، ولكنها ضمنت هيمنة جهاز الأمن العسكري دون مخاطرته بالضباط والعناصر الرسميين، بالإضافة إلى تهميش دور القوات المدعومة إيرانيّاً (خاصة الفرقة الرابعة) لصالح جهاز تعوّل الشرطة الروسية عليه، مع ترك الملف العسكري للقطع العسكري الموجودة مسبقاً في درعا مثل الفيلق الأول والفرقة الخامسة والفرقة ١٥، ومنح المخابرات الجوية قطاع نفوذ ضمن القسم الشمالي من ريف درعا الشرقي، واستكملت منظومة الحكم الجديدة في المحافظة بعودة اللواء حسام لوقا إلى دمشق وتعيين اللواء مفيد حسن قائد الفيلق الأول المتمركز في الجنوب كرئيس جديد للجنة الأمنية العسكرية في المحافظة^{١٤١}.

وتشير عمليات سحب الحواجز إلى جانبٍ آخر مهمٍّ من هذه المقاربة، يقوم على تخفيف المظاهر الأمنية، التي تثير ردود فعل استفزازية لدى الأهالي، كما تشجّع على تنامي حالة الاستثناء والحرب الأمنية في درعا، والقيام بدلاً من ذلك بالتعامل مع الجنوب بوصفه منطقة مستقرة، مع جاهزية القطع العسكرية والأجهزة الأمنية للتدخل، في محاولة لتحويل نمط السيطرة والتدخل الأمني في درعا إلى حالة مشابهة لدمشق.

واستكمالاً لسحب مظاهر الحرب والهيمنة الأمنية، حاول النظام تقديم «مظاهر الدولة» بديلاً عنها، حيث بدأ بعمليات ترميم وفتح مؤسسات، كان أبرزها فتح مكتب قنصلي لتسهيلات منح الجوازات في المحافظة^{١٤٢}، الذي شهد إقبال الآلاف بعد افتتاحه، مع تزايد كبير في عمليات خروج المواطنين من درعا باتجاه الشمال السوري، وبينهم قادة وعناصر مجموعات رافضة للتسوية^{١٤٣}، أو باتجاه طرق التهريب نحو ليبيا وأوروبا، كما صدر مرسوم بتعيين «لؤي خريطة» كمحافظ جديد لمحافظة درعا^{١٤٤}، وهو أول محافظ من خلفية مدنية منذ آذار / مارس ٢٠١١^{١٤٥}. وأسهمت الحملة العسكرية في تشجيع المدنيين على خيار الهجرة، مع تردي الوضع الإنساني والاقتصادي والدمار الواسع الجديد^{١٤٦}، كما ساعد اتفاق أيلول وما استتبعه من عمليات تسوية وإذلال وتفكيك للكيانات الأهلية في مفاومة شعور أكبر بعدم الأمان وخيبة

الأمل لدى الثوار والشبكات الاجتماعية المرتبطة بهم، ممّن قرروا البقاء بعد اتفاق التسوية، وهو ما قد يؤثر في قوة المجموعات المتبقية من الثوار، وما يُسهم في تفريغ المنطقة بشكل بطيء، ما قد يعول عليه النظام في فرض هيمنة أكبر، فما لم يتحقّق بالحرب أو الاغتيالات قد يتحقّق بالهجرات.

ولم تسفر الإجراءات الجديدة عن استقرارٍ أمنيٍّ مباشر، فقد سجّلت أشهر أيلول/ سبتمبر - تشرين الثاني/ نوفمبر تجديدًا في عمليات الاغتيال في المناطق التي عبرت منها عملية التسوية^{١٤٧}، كما شهدت عدّة عمليات مسلحة استهدفت مواقع أو آليات عسكرية للنظام، فيما قام النظام بالعديد من عمليات المداهمة الأمنية أو قطع الطرقات بعد إتمام اتفاقيات التسوية، ما لا يعطي ثقةً باستقرار الوضع الأمني في الفترة القادمة بناءً على النموذج الجديد.

وفي المحصلة، يمكن تلخيص الخطة الروسية لاتفاق أيلول ٢٠٢١ في عدّة نقاط:

- ١- السعي إلى إلغاء حالة الاستثناء في درعا.
- ٢- منع النشاطات الثورية أو النشاطات المدنية المناوئة للنظام.
- ٣- تهميش دور اللجان المركزية والعشائرية لصالح «وجهاء» عشوائيين يختارهم النظام بغضّ النظر عن تأثيرهم الحقيقي.
- ٤- التضيق على المجموعات الثورية النشطة المتبقية في المحافظة عبر عمليات سحب السلاح والتسوية والتفتيش، وتسهيل الخروج من المحافظة، أو عمليات الاغتيال والاعتقالات، ما يتركها أكثر عزلةً وأقلّ فعاليةً من السابق.
- ٥- منح دور أكبر لجهاز الأمن العسكري وفرق الجيش المتمركزة في درعا، مع قطاع نفوذ للمخابرات الجوية ضمن ريف درعا الشرقي، مع تقليص الفرقة الرابعة وأجهزة الأمن الأخرى.
- ٦- سحب المظاهر الأمنية التي تشير إلى استمرارية الحرب لصالح ترسيخ مظاهر الدولة والاستقرار.
- ٧- استمرار مدّ الهيمنة بالتدريج بعد تقليص أدوار الفاعلين المحليين.

خاتمة ومآلات

يمثّل اتفاق أيلول ٢٠٢١ مقارنة روسية جديدة لإدارة ملف الجنوب السوري، وتغيير قواعد اتفاق التسوية في عام ٢٠١٨، حيث يرسخ أنماط سيطرة وعلاقات جديدة في درعا، في محاولة فرض الاستقرار الذي لم ينجح اتفاق ٢٠١٨ في تحقيقه، حيث تمّ سحب المظاهر الأمنية والعسكرية بعد فرض تسويات جديدة وتسليم السلاح على معظم مناطق المحافظة، وتمّ تهميش دور الكيانات الأهلية التي تشكّلت خلال السنوات السابقة، لإلغاء دور الوسيط في علاقة السكّان والنظام، مع تقليص الفاعلين المحليين على مستوى النظام أيضًا، حيث تمّ تقليص دور الفرقة الرابعة لصالح دور أكبر لجهاز الأمن العسكري، حيث لم يعبر سحب المظاهر الأمنية بالضرورة عن تخفيف القبضة الأمنية في المحافظة.

ورغم الهدوء النسبي الذي تعيشه المحافظة للتعافي من الحملة العسكرية العنيفة في فترة حزيران-أيلول، وما لسحب المظاهر الأمنية والعسكرية من دورٍ في تخفيف مواقع التوتر أو الاشتباك في المحافظة، فإن عمليات المداخلة والاعتقالات المستمرة التي تقوم بها الأجهزة الأمنية للنظام لا يُتوقع أن تنهي التوترات الأمنية في المحافظة، خاصةً عمليات الاغتيال التي عادت إلى الارتفاع بعد اتفاق التسوية الجديد.

كما أن تهميش الكيانات الأهلية والجروح العميقة التي تركتها الحملة الأخيرة على مستوى الوضع الإنساني والاقتصادي وغياب الشعور بالأمان بالنسبة إلى الشرائح المجتمعية التي تشعر بالتهديد أو الرفض تجاه الهيمنة الكاملة للنظام على مناطقها، سيزيد من معدلات الهجرة نحو الشمال السوري ومحاولات الهجرة نحو أوروبا، التي قام النظام بتسهيلها عبر فتح المكتب القنصلي في المحافظة. حيث يراهن النظام على الإضعاف والتآكل البطيء للكتل الثورية المتبقية في المحافظة، عبر عمليات سحب السلاح والتضييق الأمني أو هجرات اليأس.

كما أن نموذج درعا ما بعد اتفاق ٢٠١٨ واستمرارية أشكال التعبير عن رفض النظام وعدم الاعتراف بشرعيته ورفع الشعارات الثورية ضده، خاصةً في مناطق التسوية، تشكك في مدى قدرة النظام على بناء قواعد ولاء وتأييد شعبية جديدة في المحافظة، أو تغيير الهوية السياسية التي اكتسبتها باحتضانها لثورة ٢٠١١، ما يزيد من احتمالية تكرار حملات أمنية وعسكرية جديدة في المحافظة لإخضاع المتبقين أو ملاحقة المطلوبين في كل منطقة، حسب العقلية التي تصرّف بها النظام سابقاً، وهي دورة ستولد مرحلة أخرى من العنف، ولن تنتهي دون منح هامش استقلالية للمجتمعات المحلية وتوقف التهديد الأمني للسكان حسب انحيازاتهم، أو بحصول هجرات اجتماعية واسعة، أو بحلٍّ سياسيٍّ لكامل سوريا لا يبدو أنه محتمل في المدى المنظور.

المراجع

- 1- شهدت درعا البلد النشاط السلمي الأول بعد اتفاق التسوية في 24 آب/ أغسطس 2018، وكانت وقفة لعدد محدود، بينهم أعضاء في لجنة درعا البلد لاحقاً، للمطالبة بالإفراج عن المعتقلين والتنديد بالقبضة الأمنية، ورفعت لافتة كتب عليها: «درعا البلد لن تموت». انظر: بعد سقوطها عسكرياً.. التظاهرة الأولى في محافظة درعا، تجمع أحرار حوران، 24-8-2018 <https://www.horanfree.com/p?2599> وفي 21 كانون الأول/ ديسمبر، خرجت المظاهرة الأولى بعد اتفاق التسوية، التي رفع بعض المشاركين فيها علم الثورة السورية وردّوا هتافات تطالب بإخراج النساء المعتقلات وتنّدد بالتسوية. انظر: مظاهرة في درعا البلد تهتف بإسقاط النظام، تجمع أحرار حوران، 21-12-2021 <https://www.horanfree.com/p?3165>
- 2- تزامنت عودة الحراك الشعبي إلى محافظة درعا مع الحملة العسكرية للنظام وروسيا في محافظة إدلب، حيث خرجت مظاهرات تضامنية مع إدلب.
- 3- أسقط المتظاهرون تمثال الأسد في جمعة العزة (25 آذار/ مارس 2011)، ورغم كونه يقع في مناطق بقيت تحت سيطرة النظام منذ عام 2011، فإن إعادته أيقظت الحراك الشعبي من جديد، وقد استعادت هذه المظاهرة هتافات بداية الثورة في درعا والواضحة ضد حكم الأسد مثل: «عاشت سوريا ويسقط بشار الأسد» و«سوريا لنا وماهي لبنت الأسد»، وأطلق النشطاء على وسائل التواصل وسقا بعنوان: «رح يقع»، وخرجت عدّة مظاهرات في طفس والغارية الشرقية وداعل وغيرها تأييداً للحراك. انظر: مظاهرة في درعا رفضاً لإعادة تنصيب تمثال لحافظ الأسد، يوتيوب (الجزيرة مباشر)، 10-3-2019 <https://www.youtube.com/watch?v=W98qdAfeGk>
- 4- حول المقصود بمناطق المصالحة أو التسوية أو السيطرة العسكرية، ينظر القسم اللاحق: «خارطة الجنوب حسب نمط السيطرة بعد اتفاق تموز 2018».
- 5- تصاعد النشاط الاحتجاجي في الجنوب السوري منذ تشرين الثاني/ نوفمبر 2019، ويدرس التقرير المرفق 102 حادثة احتجاج خلال فترة شهرين (نوفمبر 2019 – يناير 2020). انظر: وليد النوفل، احتجاجات درعا: الروس مغيبون ودمشق تشهر سلاح «الفتن العشائرية»، سوريا على طول، 21-1-2020 <https://syriadirect.org/%D8%A7%D8%AD%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%AC%D8%A7%D8%AA-%D8%AF%D8%B1%D8%B9%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%88%D8%B3-%D9%85%D8%BA%D9%8A%D8%A8%D9%88%D9%86-%D9%88%D8%AF%D9%85%D8%B4%D9%82-%D8%AA%D8%B4%D9%87%D8%B1/?lang=ar>
- 6- يمكن سماع هتاف «الشعب يريد إسقاط النظام» بشكل علني في مظاهرات درعا البلد في تشييع الشاب «محمد إسماعيل أبازيد» الذي وُجد مقتولاً بعد اختطافه من قبل فرع الأمن السياسي في مدينة درعا بتاريخ 14-1-2020. انظر: <https://abazeid89.com.twitter://https://1217072668073250817/status>
- 7- من أبرز مظاهرات التشييع التي شهدتها المحافظة بعد اتفاق التسوية: مظاهرة أطلق عليها الأهالي عنوان: «تشيع شهداء الخندق» في درعا البلد (ثلاثة مقاتلين من الجيش الحر قُضوا خلال معارك حي المنشية عام 2014 وبقيت جثثهم في مناطق النظام حتى تمّ العثور عليها بعد التسوية) (27-8-2019)، وتشيع محمد إسماعيل أبازيد (14-1-2020) وعدنان أبازيد ومعتز قناة (27-3-2020) ورمزي أبازيد (15-8-2020) وأدهم الكراد (15-10-2020) في درعا البلد، ووسيم الرواشدة في طفس (28-11-2019)، وتشيع عناصر اللواء الثامن في بصرى الشام (21-6-2020)، وتشيع العنصرين في اللواء الثامن: حسن قداح في كحيل وتوفيق الحمد في محجة (28-6-2020)، وتشيع محمد جمال الجلم في جاسم (11-9-2020)، وغيرها.
- 8- ارتبط انطلاق الثورة السورية من درعا بالاحتجاج على اعتقال أجهزة الأمن طلبة مدارس لاتهامهم بكتابة عبارات مناوئة للنظام على جدران مدرستهم، وحتى ما قبل حملة حزيران-أيلول برزت ظاهرة رسومات الغرافيتي على جدران درعا البلد، التي حملت مواقف ضد التهديدات الأمنية للنظام، وبعضها تمّ رسمه على جدران مؤسسات النظام نفسه.
- 9- يتبع العدد الأكبر بينها للمخابرات الجوية والأمن العسكري. انظر: الانتشار العسكري في درعا، تجمع أحرار حوران، 3-6-2020 <https://www.horanfree.com/p?5889>
- 10- أدت هذه العمليات إلى مقتل 569 شخصاً حسب الإحصائية، ووثق المكتب 235 عملية ومحاولة استهداف ضد مقاتلي الفصائل الذين رفضوا الالتحاق بقوات النظام بعد التسوية، بينهم 18 قائداً سابقاً، بالإضافة إلى 301 عملية ضد مدنيين ونشطاء كانوا منخرطين في نشاطات ثورية، بينما وثق 377 عملية استهدفت مقاتلي الفصائل الذين انضموا إلى قوات النظام، وسجل المكتب 606 عملية ومحاولة اغتيال في ريف درعا الغربي وحده، ما نسبته أكثر من 60% من إجمالي إحصاء التوثيق، بينما وثق المكتب 155 عملية ومحاولة في مدينة درعا، ما نسبته 15% تقريباً من إجمالي التوثيق، وشهد ريف درعا الشرقي 239 عملية ومحاولة اغتيال، ما نسبته 24% تقريباً من إجمالي التوثيق. للاطلاع على التقرير كاملاً، انظر: 1000 عملية ومحاولة اغتيال في درعا منذ اتفاقية «التسوية» في عام 2018، مكتب توثيق الشهداء في درعا، 1-7-2021 <https://org.daraamartyrs.com/p?20059>
- 11- خلايا لؤي العلي تنكل بشبان درعا، تجمع أحرار حوران، 26-9-2021 www.horanfree.com/?p=9895
- 12- للمزيد حول أعضاء لجنة درعا البلد، انظر: تعرف على اللجان التي فاوضت روسيا والنظام السوري طوال عامين، نبأ، 16-5-2020 <https://fr/05/2020/net.sy-nabaa/>
- 13- مقابلات للكاتب مع أعضاء في لجان التفاوض. أعدت اللجان خلال هذه الاجتماعات مخططاً لهيكلية «اللجنة المركزية

38- قدمت اللجنة الأمنية التابعة للنظام عدّة خدشات إلى اللجنة المركزية، موضعت الانتشار العسكري في الدرف الغرب بـدلاً

عن عملية اقتحام عسكرية في المنطقة: انظر: نبأ تكشف خيارات النظام للجنة المركزية، نبأ، 17-5-2020 <https://sy-nabaa.net/u/05/2020/net>

29- توزعت أهم الحواجز العسكرية حول مدينة طفس وفي الطريق الفاصل بين مدينة درعا والريف الغربي، وكان أضخمها حواجز مؤسسة الري ومساكن جلين. انظر: الفرقة الرابعة تنتشر غرب درعا وتستقدم تعزيزات عسكرية جديدة، نأ، 29-5-2020 <https://www.net.sy-nabaa-i/05/2020/4-9-انتشار-جديد-للفرقة-الرابعة-غرب-درعا-تجمع-أحرار-حوران-2020-5-30>

30- تعرّض الزوباني للاغتيال بعد محاولته التعبئة الشعبية ضد الوجود الإيراني في الجنوب، وبعد قرابة عام من الحادثة تمّ عرض تسجيل مصور لشخص يُدعى «رأفت النحاس» اعترف خلاله بالمشاركة في الاغتيال لصالح جهاز المخابرات الجوية، بعد فترة من العثور على النحاس نفسه مقتولاً، انظر: وليد النوفل، الاغتيالات في درعا: مدخل نظام الأسد

[D/org.syriadirect//:https](https://www.syriadirect.org/%D8%A7%D8%B8%D8%86%D9%-%D8%A7%D8%B9%D8%B1%D8%AF%D8%-%D8%A5%D8%84%D9%-%D8%B3%D8%A3%D8%84%D9%-%D8%A7%D8%BA%D8%A7%D8%84%D9%AA%D8%BA%D8%A7%D8%84%D9%AE%D8%AF%D8%85%D9%-A7%D8%B9%D8%B1%D8%AF%D8%ar=lang?/) 2020-7-21، (Syria direct) طول سوريا على جنوب سوريا، لإحكام قبضته الأمنية على سوريا

31- أدت العملية إلى مقتل ثلاثة أعضاء في اللجان وإصابة ثلاثة آخرين، واتهمت اللجنة المركزية ما وصفها بـ «خلايا داعشية»، حيث قامت بشنّ عمليات ضد مجموعات متهمة في الأيام اللاحقة. انظر: استهداف قيادات بارزة في اللجنة المركزية بدرا، تجمع أحرار حوران، 2020-5-28 <https://www.horanfree.com/?p=5833> و: عملية أمنية غرب درعا ردًا على استهداف أعضاء في اللجان المركزية، نبا، 2020-5-28 <https://net.sy-nabaa/3-o/2020/05/>

32- اغتيال أحد أبرز أعضاء اللجان المركزية في درعا، تلفزيون سوريا، 2020-7-12 <https://tv.syria.www/:https>

33- مجهولون يقتالون أحد أبرز مسؤولي ملف التفاوض مع النظام شمال درعا، نبأ، 2020-9-10 <https://net.sy-nabaa/:https>

/tts

34- كان أدهم الكراد قد انسحب من لجنة درعا البلد قبل اغتياله على إثر خلافات داخلية، وتمّ اغتياله في منطقة سيطرة كاملة للنظام، بينما كان عائداً من دمشق للتفاوض على تسليم جثث مقاتلين من الجيش الحر يحتجزها النظام. للمزيد حول سيرته الذاتية، انظر: لماذا اغتيل أدهم أكراد، نبأ، 14-10-2021 [/gig/10/2021/net.sy-nabaa//:https](https://gig/10/2021/net.sy-nabaa//:https)

35- في مراسلات شخصية مع الكاتب كان عدنان أبازيد قد توقّع أن يقوم النظام باغتياله. حول تفاصيل عملية الاغتيال، انظر: درعا.. مجهولون يفتالون قياديين سابقين في البنيان المرصوص، زمان الوصل، 27-3-2020 [/news/net.zamanalwsl.www//:https](https://news/net.zamanalwsl.www//:https) 122365/article

36- تقارير مصادر محلية حول تركز حزب الله في منطقة مثلث الموت واستيلائه على الممتلكات، انظر: مثلث الموت: حزب الله ينازع الأهالي أملاكهم، سوريا ريبورت، 2021-6-16 <https://com.report-syria/p?583962> و: ماهر الحمدان وهادية البغا، حزب الله يحول مواقع مدنية في «مثلث الموت» إلى أهداف عسكرية إسرائيلية، سوريا على طول، 2019-7-30 <https://syriadirect.org/-84%D9%91%D9%88%D9%AD%D8%8A%D9%-87%D9%84%D9%84%D9%A7%D8%-A8%D8%B2%D8%AD%D8/org-8A%D9%81%D9%-Ag%D8%8A%D9%86%D9%AF%D8%85%D9%-Bg%D8%82%D9%A7%D8%88%D9%85%D9%ar=lang?/88%D9%85%D9%84%D9%A7%D8%-AB%D8%84%D9%AB%D8%85%D9%>

37- انتمى المقاتلون المحليون في كناكر بغالهم إلى فصيل «ألوية الفرقان» بقيادة محمد ماجد الخطيب، الذي كان جزءاً من «تجمع أنصار الإسلام» (2012) ثم «الجبهة الإسلامية» (2013) ثم «الجبهة الجنوبية» (2014 - 2018)، وكان تركزهم الرئيس في ريف القنيطرة وقرى مثل الموت، حيث عقدوا اتفاق تسوية مع القوات الروسية هناك ليعود قسم منهم بعدها إلى كناكر أواخر عام 2018.

Harun al aswad, How Syrian intelligence tried to seize a strategic village through assassinations, MEI, 5-4- '38
[kanakar-assassinations-village-strategic-intelligence-syria/news/net.middleeasteye.www/](https://www.kanakar-assassinations-village-strategic-intelligence-syria/news/net.middleeasteye.www/):https 2021

39- هدد فرع الأمن العسكري مجموعات التسوية في كناكر بالتهجير في نيسان/ أبريل 2020 إثر بث إعلام النظام اعترافات شبان ينتمون للبلدة بتنفيذ تفجيرات في دمشق. انظر: النظام يلوح بتهجير قسري جديد في ريف دمشق، إذاعة صوت العاصمة، 2020-4-19 <https://www.damascusv.com/archives/23015/lwAR1vFjmMluoLRnSQZEzy2AcJahfVJYzV1n=fbclid=23015>

40- مقابلة أجراها الكاتب مع مصادر محلية في كناكر أثناء المفاوضات، ولم يشمل الاتفاق المتهمين في قضية تفجيرات دمشق. وانظر: بعد 17 يومًا قوات النظام تنهي حصار كناكر، عنب بلدي، 2020-10-8، <https://www.net.enabbaladi.com/archives/2020/10/8/121385/>

41- مظاهرة في مدينة الحراك شرقي درعا، يوتيوب، منشور بتاريخ 2020-9-25 <https://www.youtube.com/watch?v=tqtBesfY8so>

42- عقد وفد من اللجان المركزية اجتماعاً في كناكر مع اللواء على محمود قائد الفرقة الرابعة بعد اتفاق التهدئة بين «لجنة

- المصالحة» في كناكر وفرع الأمن العسكري هناك. انظر: محمد علي، كناكر تستسلم بشروطها، المدن، 8-10-2020 www.B3%D8%AA%D8%B3%D8%AA%D8%-B1%D8%83%D9%A7%D8%86%D9%83%D9%/8/10/2020/arabworld/com.almodon-A7%D8%87%D9%B7%D8%88%D9%B1%D8%B4%D8%A8%D8%-85%D9%84%D9%vvn/2020/11/net.sy-nabaa//:https
- 43- الفرقة الرابعة تتوغل جنوب درعا، نبأ، 8-11-2020 vvn/2020/11/net.sy-nabaa//:https
- 44- اعتقالات واحتجاجات وقصف.. درعا على صفائح ساخن من جديد، تجمع أحرار حوران، 8-11-2020 horanfree.www//:https
- 7433=p?/com
- 45- تم تسليم الجثث وإعادة العناصر المحتجزين في الكرك الشرقي بعد تدخل اللواء الثامن للتهديّة، ولكن حجم خسائر النظام في العملية وصور العناصر المحتجزين، بالإضافة إلى خسارة عدّة حواجز في وقت واحد، كانت أكبر ضربة يتلقاها النظام منذ اتفاق التسوية في الجنوب.
- 46- بعد التصعيد جنوباً وشرقاً.. التوصل لاتفاق تهدئة في درعا، نبأ، 8-11-2020 ver/11/2020/net.sy-nabaa//:https
- 47- قوات النظام تبدأ حملة عسكرية في الكرك الشرقي، نبأ، 11-11-2020 ON-pdnFzl/me.wp//:https
- 48- تفتيش منازل في الكرك الشرقي، شبكة شام، 12-11-2020 3klZWHV/news.shaa//:https
- 49- جهود روسية لتهئية أجواء انتخابية، تجمع أحرار حوران، 20-1-2021 7876=p?/com.horanfree.www//:https
- 50- طالبت الفرقة الرابعة للجان المركزية بوضع نقطة في بناء يتبع لمديرية الري كان يتخذ منه «خلدون الزعبي» مقراً له ولمجموعة من المنشقين، وهو قائد إحدى المجموعات المحلية في طفس، كما طالبت بتهجير معاذ الزعبي ومقربين منه. المصدر: مقابلة أجراها الكاتب مع الصحفي باسل الغزاوي بتاريخ 3-11-2021. وانظر: مقابلة مع معاذ الزعبي حول التصعيد في الريف الغربي، نبأ، 1-4-2021 tma/2021/04/net.sy-nabaa
- 51- سبق الهجوم اغتيال عضو اللجنة المركزية الشيخ محمود البنات. انظر: اغتيال في المزيريب، درعا 24، 21-1-2021 daraa24//:https
- 9699=p?/org
- 52- توقف الاشتباكات غربي درعا وتأجيل حسمها حتى مهلة يوم غد، تجمع أحرار حوران، 24-1-2021 horanfree.www//:https
- 7911=p?/com
- 53- المركزية والنظام: الاجتماع الأخير، تجمع أحرار حوران، 8-1-2021 8041=p?/com.horanfree.www//:https
- 54- نزوح لأهالي بلدة أم باطنة بالقنيطرة، تلفزيون سوريا، 1-5-2021 ceCto/pw.2u//:https
- 55- خرجت مظاهرة بالسلاح في درعا البلد تهتف: «هاي درعا البلد تتحدى الأسد»، انظر: يوتيوب، منشور بتاريخ 2-5-2021 8s=t8z1ZlE86KgPk=v?watch/com.youtube.www
- 56- النظام يعلق هجومه على أم باطنة، شبكة شام، 15-5-2021 RejR6/pw.2u//:https
- 57- انتظرت قافلة المهجرين قرابة 30 ساعة على معبر أبو الزندين بين مناطق سيطرة النظام وسيطرة الجيش الوطني حتى تمّ السماح لهم بدخول مدينة الباب، ورافق تعليق دخول المهجرين مظاهرات في مدينة الباب ومواجهات بين المتظاهرين وعناصر فرقة الحمزة المسيطرة على الحاجز. انظر: 1395859544710987781/status/abazeid89/com.twitter//:https
- 58- مظاهرة درعا البلد بمناسبة الذكرى العاشرة لبدء الثورة السورية، يوتيوب، منشور بتاريخ 18-3-2021 youtube.www//:https
- 97k31dfTuBQ=v?watch/com
- 59- الشبكات والتعبئة والمقاومة في الانتخابات الرئاسية في سوريا لعام ٢٠٢١، معهد الجامعة الأوروبية (EUI)، 2-7-2021 52-52-17-04-07-2021/wartime/27-50-15-07-05-2019/php.index/com.medirections
- 60- مظاهرة درعا البلد رفضاً للانتخابات الرئاسية، يوتيوب، منشور بتاريخ 25-5-2021 com.youtube.www//:https
- xaZdkWBzPqs=v?watch
- 61- تعزيزات ضخمة تنتشر في درعا، sy24، 17-6-2021 gCUxC/pw.2u//:https
- 62- حسب مصادر في لجان التفاوض، فقد طلب الضابط الروسي تسليم خمسين قطعة سلاح ثم خفض الطلب إلى 15 مقابل إخراج ميليشيا «الكسم» التابعة للأمن العسكري، ولكن رفضت اللجان بسبب عدم مسؤوليتها عن السلاح الشخصي، ولأنها اعتبرت أن فتح الملف هو ضمن تصعيد أكبر لتسوية جديدة في المنطقة ولن يتوقف على قطع السلاح. انظر أيضاً: باسل الغزاوي، ما الخيارات المتاحة لدى لجان درعا المركزية لتجئ تصعيد محتمل، نبأ، 24-6-2021 bp2/o6/2021/net.sy-nabaa//:http
- 63- وقفة في درعا البلد تحدّث فيها أعضاء اللجنة لرفض الطلبات الروسية وإجراءات التصعيد بتاريخ 25-6-2021 twitter//:https
- 1408385912904507392/status/abazeid89/com
- 64- مصادر من لجان التفاوض للكاتب.
- 65- رفع السواتر بين درعا البلد والمحطة بتاريخ 29-6-2021 1409980319223193607/status/abazeid89/com.twitter//:https
- 66- النظام يغلق الطريق الذي يمد درعا البلد والمخيم بالمواد الغذائية، مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سوريا، 4-7-2021 www.actionpal.org.uk/ar/post/15641

67- خريطة توضيحية لمواقع قوات النظام في محيط درعا البلد، نبأ، 27-7-2021 <http://ft8/07/2021/net.sy-nabaa//:https> وأيضاً: مقطع لعناصر الفرقة الرابعة في محيط درعا البلد، منشور بتاريخ 27-7-2021 <https://abazeid89/com.twitter//:https>

1419956376193875993/status

68- مقابلات أجراها الكاتب مع مصادر مقربة من لجان التفاوض.

69- بيان من لجان درعا المركزية والأهلية حول الطلب الروسي بتاريخ 27-6-2021 <https://abazeid89/com.twitter//:https> 1409278216674623496/status

70- حسب مصادر من لجان التفاوض، فقد قام لؤي العلي باستدعاء شخصيات من العشائر الرئيسة في مدينة درعا لإبلاغهم بالتهديدات، بدلاً من الاجتماع مع لجنة درعا البلد، وتحول الاجتماع مع الوجهاء وتهميش اللجان المركزية إلى السياسة المعتمدة لدى روسيا واللجنة الأمنية للنظام في المفاوضات الأخيرة. وانظر: بيان مجلس عشيرة درعا حول تهديد لؤي العلي بهدم الجامع العمري بتاريخ 18-7-2021 <https://1416869660151238660/status/abazeid89/com.twitter//:https> وبيان اللجنة المركزية للمنطقة الغربية بتاريخ 19-7-2021 <https://1416870303456706566/status/abazeid89/com.twitter//:https>

71- تمت الدعوة إلى اجتماع في مدينة طفس بتاريخ 5 آب/ أغسطس 2021، وضم ممثلين للجان المركزية والعشائرية وشخصيات عشائرية من مناطق المحافظة بحضور اللواء الثامن، ويُعدّ هذا أضخم اجتماع أهلي وبيان جماعي في درعا منذ اتفاق التسوية، وقام بقراءته الشيخ يوسف الحوامدة من بلدة الحارة، وطالب البيان بـ فك الحصار عن درعا، وفك أسر المحتجزين من الأهالي، ووقف تمذد إيران في الجنوب السوري، وإدخال المساعدات الإنسانية، وإطلاق سراح المعتقلين، والتزام الضامن الروسي بتعهداته.

انظر: . Statement of Horan clans, YouTube, 5-8-2021 <https://isFHakgotSQ=v?watch/com.youtube.www//:https>

72- تعني كلمة «الفرقة» في اللهجة المحلية جنوب سوريا: «المبادرة لإنقاذ المستغيث»، وتحولت بعد الثورة إلى مصطلح للحراك الاحتجاجي التضامني مع المناطق التي تتعرض لهجوم من النظام، وبرزت للمرة الأولى يوم 23 آذار/ مارس بعد قيام النظام باقتحام الجامع العمري وتوجّه «مسيرات فرقة» من قرى درعا نحو المدينة، حيث ارتكب النظام مجزرة فيها، وأصبحت «الفرقة» إحدى الديناميات المحلية في المحافظة التي تشير إلى «التضامن الحوراني» في مواجهة الهيمنة الأمنية للنظام، وظهر التذكير بمسيرة الفرقة واحتمالية تكرارها منذ بداية التصعيد في درعا، حيث حملت لافتة في بلدة الياودة يوم 25 حزيران/ يونيو 2021 عبارة: «على هذا الطريق حملنا أغصان الزيتون قبل عقد من الزمن لفك الحصار عن درعا البلد وإن عدتم عدنا».

73- مثال على إحدى المظاهرات في مدينة طفس رفعت علم الثورة ورددت هتافات: «عاشت سوريا ويسقط بشار الأسد». انظر: مظاهرة في مدينة طفس تضامناً مع درعا البلد المحاصرة، يوتيوب، منشور بتاريخ 2-7-2021 <https://com.youtube.www//:https>

N5P3Pp5GAbo=v?watch

74- برزت جهود التنسيق على مستوى الحراك السلمي خاصة في حملة «الحرية لدرعا» التي جمعت نشطاء وإعلاميين من مختلف مناطق درعا وخارج سوريا. انظر حساب الحملة على تويتر <https://freedom4daraa/com.twitter//:https>

75- تسجيل صوتي للشيخ فيصل أبايزيد عضو لجنة درعا البلد حول شروط الاتفاق وقبول اللجنة برفع عدد الحواجز وكامل شروط النظام لأجل الوصول إلى التهدئة. وقد قام النظام بعد فشل الاتفاق بنشر بنود الاتفاق التي أظهرت شروطاً أكبر مما أعلنت عنه لجنة درعا البلد، ما تسبّب في جدل وانتقادات تجاه اللجنة، بينما اعتبرت اللجنة الأمنية للنظام أن الاتفاق يحقق هدفها من الحملة، وأنه مكسب يجب الحفاظ عليه؛ ولذلك أصرت في جميع المفاوضات اللاحقة على العودة إلى اتفاق 27 تموز، معتبرة أن لجنة درعا البلد هي التي نقضت الاتفاق.

76- للتفصيل حول أحداث يوم 27 تموز/ يوليو 2021 وبيان لجنة درعا لطلب التهجير الجماعي، انظر (<https://twitter.com/abazeid89/status/1419954517701967875>)

77- حصلت المفاوضات بوساطة روسية بعد فشل تطبيق الاتفاق، وكان محور المفاوضات هو رفض الانتشار العسكري لقوات النظام والفرقة الرابعة داخل الأحياء السكنية، حيث اعتبرت اللجنة أن المتفق عليه هو نشر نقاط أمنية محدودة وليس حواجز عسكرية، وقدمت مقترحاً بأن تكون الحواجز مشكلة من اللواء الثامن المدعوم روسياً، ورغم أن الضباط الروس -حسب لجنة درعا- أبلغوهم برفضهم حصول عمل عسكري ضد درعا البلد، فإن العمل العسكري حصل.

78- خريطة توضيحية للمناطق التي شهدت قصفاً ومواجهات مسلحة يوم 29-7-2021، المصدر: نبأ <https://com.twimg.pbs//:https> goox900=name&jpg=format?E7fjDi4XsAY8GD9/media

79- للتفصيل حول المسار الزمني لأحداث يوم 29 تموز/ يوليو 2021 وقائمة العمليات المسلحة والحواجز التي تمت مهاجمتها. انظر: <https://7-29/07/2021/net.sy-nabaa//:https> و <https://1420618262874886145/status/abazeid89/com.twitter//:https>

80- إحصائية الكاتب، وتشمل ستة مقاتلين محليين شاركوا في صدّ هجوم النظام، وكان أبرز الانتهاكات مجزرة بلدة

الياودة. انظر: النظام السوري ينتقم من محافظة درعا، الشبكة السورية لحقوق الإنسان 9-8-2021 <https://org.sn4hr//:https> 14002/09/08/2021/arabic

81- مقابلات أجراها الكاتب مع مصادر محلية في ريف درعا الشرقي.

82- مقابلات أجراها الكاتب مع مصادر مقربة من لجان التفاوض.

- 83- مقابلات أجراها الكاتب مع مصادر محلية في ريف درعا الشرقي.
- 84- باسل الغزاوي (مصدر سابق).
- 85- مقابلات أجراها الكاتب مع مصادر مقربة من لجان التفاوض.
- 86- تعزيزات عسكرية متواصلة إلى محاور عدة في درعا، نبأ، 30-7-2021 <http://fzy/o7/2021/net.sy-nabaa/>
- 87- عاد القصف المدفعي بشكل أعنف على أحياء درعا البلد منذ منتصف ليلة 4 آب/ أغسطس <https://abazeid89/com.twitter://:https> و <https://1422678422115999749/status/1423335874113179651/status/freedom4daraa/com.twitter://:https>
- 88- للتفصيل حول بنود خارطة الطريق الروسية، انظر: صور مسربة لبنود خارطة الحل المقترحة من روسيا حول مدينة درعا، نبأ، 15-8-2021 <https://wp.me/pdnF2l-15U>
- 89- تُسب القول إلى رئيس جهاز أمن الدولة. مقابلات أجراها الكاتب مع مصادر مقربة من لجان التفاوض.
- 90- تمّ تهجير الدفعة الأولى نحو الشمال السوري وعددها 8 أشخاص في 24 آب/ أغسطس، ثم الدفعة الثانية وعددها قرابة 55 شخصاً في 26 آب/ أغسطس، ومعظمهم من المدنيين غير المطلوبين، وتمّ التهجير بسبب إصرار روسي واتهام لجنة درعا البلد بعرقلة الحل ومنعهم من الخروج، رغم عدم ربط روسيا بين التهجير وإتمام اتفاق وقف إطلاق النار.
- 91- في يوم 24 آب/ أغسطس 2021، دخلت الشرطة الروسية برفقة اللواء الثامن وضباط من اللجنة الأمنية للنظام إلى أحياء درعا البلد وثبتت نقطة في منطقة البحار التي كانت الفرقة الرابعة تحاول اقتحامها، حيث تمّ فتح معبر السرايا لينتقل النازحون بين طرفي مدينة درعا بعد إعلان وقف إطلاق نار، لكن حصل إطلاق نار من الحاجز تجاه المدنيين في الوقت نفسه، ما دفع الشرطة الروسية واللواء الثامن للانسحاب ثم عودة القصف مساءً، ما أظهر مرةً أخرى الفرقة الرابعة بوصفها طرفاً معارضاً للتهدة. انظر: صور تظهر تمرّك الشرطة الروسية في درعا البلد <https://1430180792743997445/status/NabaaFoundation/com.twitter://:https> و: مقطع فيديو لإطلاق النار من حاجز السرايا <https://1430217479150837772/status/NabaaFoundation/com.twitter://:https>
- 92- تنقل وفد «الوجهاء» بين مناطق درعا في إطار مفاوضات التهدة، حيث كان يلتقي بالضباط الروس واللجنة الأمنية ثم ينتقل للقاء لجنة درعا البلد، وتعرض في إحدى هذه الجولات إلى استهداف مباشر من الفرقة الرابعة بينما يحاول الخروج من درعا البلد، يوم 4-9-2021 <https://1434249607068983307/status/abazeid89/com.twitter://:https>
- 93- تسريب صوتي لاجتماع الضباط الروس مع وجهاء من درعا، يوتيوب (نبأ)، منشور بتاريخ 2-9-2021 <https://youtube.www://:https>
- 94- مقطع مصور لتعزيزات العسكرية وراجمات الصواريخ التي توجهت إلى درعا البلد <https://com.twitter://:https>
- 95- حسب قائمة أعدّها الباحث نوار شعبان، المختص بالرصد العسكري، مقابلة أجراها الكاتب مع شعبان في إسطنبول بتاريخ 31 آب/ أغسطس 2021.
- 96- مقطع مصور يظهر أول رصد لقوات اللواء 16 المدعومة روسياً في معارك درعا، نبأ، 31-8-2021 <https://com.twitter://:https>
- 97- تنفيذ البند الأول في اتفاق درعا: تسوية أوضاع 40 شخصاً وتسليم أسلحتهم، يوتيوب (نبأ)، منشور بتاريخ 1-9-2021 <https://1432666446904037384/status/NabaaFoundation>
- وأيضاً: صور الرتل الروسي الذي دخل إلى درعا البلد <https://1432988237010767872/status/abazeid89/com.twitter://:https>
- 98- أعلنت لجنة درعا أن الاتفاق يتمّ تنفيذه بالتسلسل التالي: وقف إطلاق النار، دخول دورية روسية، بدء عمليات التسوية وتسليم السلاح، إجراء عملية تفتيش أمنية، نشر نقاط أمنية للنظام، فك الحصار عن درعا، إعادة عناصر مخفر الشرطة، إدخال الخدمات إلى درعا، إطلاق سراح المعتقلين. وفيما عدا قضية المعتقلين التي أثارها اللجنة ولا يوافق عليها النظام، فإن بقية البنود تمّ تنفيذها بشكل مشابه للاتفاق لاحقاً. انظر: بنود الاتفاق حسب المحامي عدنان المسالمة الناطق باسم لجنة درعا البلد، منشور على صفحته الشخصية في موقع فيسبوك
- 99- تم إضافة هذا البند منذ اتفاق 24 تموز/ يوليو 2021، ولم تعلن عنه اللجنة في وقتها ما عرضها لانتقادات من النشطاء المحليين. ونصّ على: «محاسبة المسيئين للرموز السياسية عبر وسائل التواصل الاجتماعي والمواقع الإلكترونية بموجب قانون الجريمة المعلوماتية». انظر: بنود إضافية في اتفاق التسوية بدرعا تحد من نشاط الأهالي على الإنترنت، نبأ، 26-7-2021 <https://sy-nabaa//:https>
- 100- مقابلات أجراها الكاتب مع مصادر مقربة من لجنة التفاوض.
- 101- يقصد النظام بالإرهابيين مجموعة هفو والحرفوش الذين كانا مطلوبين للتهجير. انظر: المحامي عدنان المسالمة الناطق باسم لجنة درعا البلد يعلن تطبيق الاتفاق <https://1433783116628381698/status/abazeid89/com.twitter://:https>
- 102- مقابلات أجراها الكاتب مع مصادر مقربة من لجنة التفاوض.

- 103- تم اعتبار الفرقة الرابعة ممثلاً عن السياسة الإيرانية، رغم كونها جزءاً من هيكليّة الجيش ضمن النظام، إلا أنها تحوّلت إلى مظلة للمليشيات الرديفة (المحلية والأجنبية) المدعومة من إيران، بالإضافة إلى علاقة قياداتها الوثيقة مع الجانب الإيراني.
- 104- تدخلت روسيا يوم 29 تموز/ يوليو لوقف حملة النظام العسكرية بعدما أصبحت أثارها على امتداد محافظة درعا، بينما عادت الحملات العسكرية والقصف ضد درعا البلد وطفس وقرى أخرى بعدما تمكّنت من ضبط المشهد أكثر وعزل المناطق.
- 105- بدء تنفيذ اتفاق درعا البلد بحضور الشرطة الروسية واللجنة الأمنية، يوتيوب (نبا)، منشور بتاريخ 2021-9-6 www.YMNjmSijPQI=v?watch/com.youtube
- 106- كانت عملية التفتيش شكلية حسب مقابلات مع سكان درعا البلد وأقرب إلى استكمال بنود الاتفاق ومظاهر إثبات عودة سلطة النظام للمنطقة. انظر: جيش النظام يدخل درعا البلد لإجراء تفتيش ومعاينة لهويات السكان، يوتيوب (نبا)، منشور بتاريخ 2021-9-8 [sxl47lhOSco=v?watch/com.youtube](https://www.sxl47lhOSco=v?watch/com.youtube) وأيضاً: دخول قوات النظام واللواء الثامن إلى طريق السد والمخيم في مدينة درعا، يوتيوب (نبا)، منشور بتاريخ 2021-9-8 [UmD1O3ZCO8I=v?watch/com.youtube](https://www.UmD1O3ZCO8I=v?watch/com.youtube)
- 107- بعد درعا النظام ينقل شروطه إلى بلدة الياودة، تجمع أحرار حوران، 2021-9-12 horanfree.com
- 108- مشاهد من افتتاح مركز تسوية مؤقت في المزيريب، يوتيوب (تجمع أحرار حوران)، منشور بتاريخ 2021-9-15 V7Vlrl4D4mw=v?watch/com.youtube
- 109- تم الاتفاق على التسوية في طفس في 16 أيلول/ سبتمبر 2021، ثم دخلت قوات النظام للتفتيش بعد يومين، ولكن تعطل الاتفاق مؤقتاً مع إبلاغ اللجنة الأمنية للوجهاء بعدم كفاية السلاح الذي تمّ تسليمه، ليتم استكمال الاتفاق وتسليم كميات أكبر من الأسلحة في اليومين اللاحقين، ثم قام محافظ درعا برفقة قائد الشرطة والشرطة الروسية بلقاء عام مع الوجهاء في طفس مشابه للقاء تمّ في مدينة درعا، قبل انسحاب قوات النظام بعد استكمال التفتيش. مقابلات أجراها الكاتب مع مصادر محلية في ريف درعا الغربي، وانظر: قوات النظام وروسيا تدخل مدينة طفس باتفاق تسوية، يوتيوب (نبا)، 2021-9-18 youtube.com
- 110- كان معظم المطلوبين للتسوية في تل شهاب هم من عناصر الفرقة الرابعة الذين انضموا إليها بعد اتفاق التسوية. وانظر: شاهد خروج قوات النظام من تل شهاب بعد عمليات تفتيش في البلدة، يوتيوب (نبا)، 2021-9-26 com.youtube
- 111- سلسلة التسويات تصل مدينتي داعل واطع غربي درعا، عنب بلدي، 2021-9-23 net.enabbaladi.com
- 112- تمّ الاتفاق يوم 23 أيلول/ سبتمبر 2021 لبدء تنفيذه ودخول قوات النظام للتفتيش خلال الأيام اللاحقة وإنشاء مراكز تسوية في بلدات الشجرة وسحم الجولان وغيرها. انظر: قوات النظام تنشئ مركز تسوية مؤقتاً في بلدة الشجرة، تلفزيون سوريا، 2021-9-26 GPXDA/pw.2u
- 113- الشرطة الروسية تنتشر في مبنى المجلس البلدي في بلدة تسيل، فيسبوك (تجمع أحرار حوران)، 2021-9-27 www.3102931526602497/posts/HoranFreeMedia/com.facebook
- 114- تمّ الاتفاق على إجراء التسوية في نوى مساء 30 أيلول/ سبتمبر 2021 لتبدأ إجراءات التسوية والتفتيش في اليومين اللاحقين، وشهدت أكبر عملية جمع إتاوات مالية -كبدل عن عدد السلاح المطلوب- مقارنة بالمناطق الأخرى. انظر: جباية أموال.. مواطنون يصفون التسويات الأخيرة في نوى، تجمع أحرار حوران، 2021-10-2 horanfree.com
- 115- استقدم النظام تعزيزات عسكرية إلى محيط مدينة جاسم قبيل قيام رئيس اللجنة الأمنية اللواء حسام لوقا بتسليم قائمة 180 مطلوباً للتسوية، وبعد البدء في إجراءات التسوية رفضت اللجنة الأمنية الاكتفاء بكمية السلاح الذي تمّ تسليمه، لتقوم بالانسحاب ويبدأ قصف مدفعي على جاسم، قبل العودة إلى الاتفاق واستكمال التفتيش في 7 تشرين الأول/ أكتوبر 2021. انظر: إجراء التسوية يوم غد الأحد في جاسم، درعا 24، 2021-10-2 15238=p/org.daraa24
- 116- سلّم النظام قوائم بالمطلوبين لاتفاق التسوية في إنخل كان معظم المدرجين فيها مَن قاموا بتسويات سابقة أو انضموا إلى اللواء الثامن وبعضهم يعمل ضمن فرع أمن الدولة. انظر: قوائم المطلوبين للتسوية في إنخل، درعا 24، 2021-10-4 15287=p/org.daraa24
- 117- قوات النظام تسلم قوائم المطلوبين للوجهاء في الصنمين، فيسبوك (تجمع أحرار حوران)، 2021-10-6 www.3108092822753034/posts/HoranFreeMedia/com.facebook
- 118- تمّ إبلاغ «الوجهاء» باتفاق التسوية عبر عماد أبو زريق، قائد ميليشيا رديفة للأمن العسكري في البلدة، ثم تمّ اجتماع بين

مجموعات ووجهاء نصيب من جهة واللجنة الأمنية للنظام والشرطة الروسية من جهة أخرى بحضور أبو زريق، وافتتح بعد يومين مركز تسوية للبلدات الثلاث، وتعدّ الطيبة وأم المياذن مناطق نفوذ للواء الثامن، حيث أصبح ضمن المطلوبين للتسوية مجموعات اللواء الثامن نفسه، وطلبت الشرطة الروسية منهم تسليم سلاحهم لقيادة اللواء. مقابلات أجراها الكاتب مع مصادر محلية في ريف درعا الشرقي، وانظر: تعزيزات عسكرية إلى شرق درعا والنظام يخبر وجهاء نصيب بالتسوية، تجمع أحرار حوران، 7-10-2021

<https://www.horancenter.com/?p=9996>

119- استقدم النظام حافلتين للتهجير مع تهديد بضابطه بقصف البلدة إن لم يتم الاستجابة لشروط التسوية وكمية السلاح المطلوب تسليمه، وكبقية مناطق ريف درعا الشرقي كان معظم المطلوبين من مجموعات اللواء الثامن. مقابلات أجراها الكاتب مع مصادر محلية في ريف درعا الشرقي، وانظر: ضباط النظام يهددون بقصف النعيمة وصيدا وتهجير المطلوبين، تجمع أحرار حوران، 10-10-

[10012=p?/com.horanfree.www//:https](https://com.horanfree.www/) 2021

120- متابعة التسويات في الريف الشرقي، درعا 24، 2021-10-14 <https://org.daraa24/p?15481>

121- المصدر نفسه. وقد توقفت التسوية في الجيزة بعد أن طلب النظام تسليم كميات أكبر من السلاح، وقام بإغلاق مداخل البلدة، إلى أن عادت عمليات التسوية والتفتيش يوم 17 تشرين الأول/ أكتوبر 2021.

[15481=p?/org.daraa24//:https](#)

122- تواصل التسويات في الريف الشرقي، درعا 24، 2021-10-17 <https://org.daraa24.org/?p=15549>

[15549=p?/org.daraa24//:https](#)

123- بعد بدء التسوية علقت اللجنة الأمنية برئاسة اللواء حسام لوقا التسوية وطالبت بتسليم كميات سلاح أكبر، أو مبالغ مالية كبديل عنها، وقامت بالانسحاب وتطوير البلدات الثلاث والقصف المدفعي على بلدة الحراك، إلى أن تمت العودة لاستكمال التسوية بعد ثلاثة أيام من الحصار. مقابلات أجراها الكاتب مع مصادر محلية في ريف درعا الشرقي، وانظر: مقطع مصور لانتشار قوات النظام في الحراك قبيل انسحابها، يوتيوب (تجمع أحرار حوران)، 2021-10-24 <https://www.youtube.com/watch?v=Avsh7DZ8Xc>

124- مارس النظام في بلدة ناحطة أكبر قدر من العنف وإظهار الهيمنة ضمن عمليات التسوية في ريف درعا الشرقي، حيث قام بإحراق منازل مطلوبين ثم تفجيرها، وانسحب من البلدة وقام بقصف مدفعي عليها، قبل قبوله بكميات السلاح التي تم تسليمها. مقابلات أجراها الكاتب مع مصادر محلية في ريف درعا الشرقي، وانظر:

[fAvsh7DZ8Xc=v?watch/com.youtube.www//:https](https://www.youtube.com/watch?v=fAvsh7DZ8Xc)

125- تمّ افتتاح مركزي تسوية في بصر الحرير ومحجة لتغطية منطقة اللجاة والقسم الشمالي من ريف درعا الشرقي. مقابلات أجراها الكاتب مع مصادر محلية في ريف درعا الشرقي، وانظر: بدء التسويات في بصر الحرير وبلدة محجة، درعا24، 2021-10-23 <https://>

[16021=p?/org.daraa24](#)

126- تسارع العد العكسي لطى ملف درعا، جريدة الوطن (تابعة للنظام)، 2021-10-24 <https://www.facebook.com>

[3086787064977541/posts/sy.AlWatanNewspaper](https://www.alwatannews.com/3086787064977541/posts/sy.AlWatanNewspaper)

127- في 25 تشرين الأول / أكتوبر 2021، أعلن النظام اقتراح مركز تسوية لمن لم ينضموا بعد إلى الاتفاق ليتكفل ببقية عمليات التسوية للمناطق التي لم تدخلها قوات النظام ضمن جولة التسويات. افتتح مركز في مدينة درعا لتسوية أوضاع أبناء وبلدات قرى لم تلتحق بعد، جريدة الوطن (تابعة للنظام)، 2021-10-26 https://sy.alwatan.net/archives/278522/oadfd_lwAR2ClWIYdI=fbclid=278522/archives/sy.alwatan/

[El6LXmWKoNx5xM_125cxBpBiQ6MJHD7Ag1plc4NfAZ](#)

128- النظام ينقل تبعية اللواء الثامن إلى شعبة المخابرات العسكرية، نبأ، 2021-10-12 <https://phw/10/2021/net.sy-nabaa/>

129- صور للحواجز بعد إخلائها، فيسبوك (تجمع أحرار حوران)، 2021-9-22 <https://www.facebook.com/HoranFreeMedia/>

[3097627657132884/posts](https://www.facebook.com/3097627657132884/posts)

130- يُعَدُّ حاجز حميدة أقدم الحواجز العسكرية التي أنشأها النظام في مدينة درعا، حيث يعود تأسيسه إلى اقتحام درعا الأول (25 نيسان/ أبريل 2011)، وهو متهم بارتكاب عددٍ كبيرٍ من المجازر وعمليات التدمير بالإضافة إلى الاعتقالات والتصفيات الميدانية والقتل تحت التعذيب. انظر: حاجز حميدة الطاهر بعد انسحاب قوات النظام منه، يوتيوب (نبا)، منشور بتاريخ 2021-9-23 <https://www.>

[oRXkYdQJmFY=v?watch/com.youtube](https://www.youtube.com/watch?v=oRXkYdQJmFY)

131- صور للحواجز التي تمّ إخلؤها، فيسبوك (تجمع أحرار حوران)، 2021-9-29 <https://www.facebook.com>

[3102909566604693/posts/HoranFreeMedia](https://www.facebook.com/3102909566604693/posts/HoranFreeMedia)

132- صور للحواجز بعد إخلائها، فيسبوك (تجمع أحرار حوران)، 2021-10-8 <https://www.facebook.com/HoranFreeMedia/>

[3108795816016068/posts](https://www.facebook.com/3108795816016068/posts)

133- صور للحواجز بعد إخلائها، فيسبوك (تجمع أحرار حوران)، 2021-10-8

3109264105969239/posts/HoranFreeMedia/com.facebook.www//:https

134- صور للحواجز بعد إخلائها، فيسبوك (تجمع أحرار حوران)، 2021-10-12 <https://www.facebook.com/HoranFreeMedia/>

[3112323328996650/posts](#)

١٣٥- مقطع مصور لموقع الحاجز بعد انسحابه، يوتيوب (تجمع أحرار حوران)، منشور بتاريخ 2021-10-18 <https://www.youtube.com/watch?v=UWwTtYDQF7E>

wSGXmRHOo7M=v?watch/com

136- مقابلات أجراها الكاتب مع مصادر محلية في مدينة درعا.

137- المصدر نفسه.

138- صور للحواجز التي تمّ إخلؤها، فيسبوك (تجمع أحرار حوران)، 6-11-2021 <https://www.facebook.com/3131285187100464/posts/HoranFreeMedia>

139- مقابلات أجراها الكاتب مع مصادر محلية في مدينة درعا.

140- المصدر نفسه. ويُعدّ الملعب البلدي في مدينة درعا أول موقع مدني حوّل النظام إلى موقع عسكري بعد الثورة السورية، حيث استعمله النظام لأغراض عسكرية منذ اليوم الأول للثورة في درعا حين استقدم مروحيات نقلت عناصر فوج المداهمة الذين قاموا بعمليات إطلاق النار وقتل أول المتظاهرين في سوريا (18 آذار/ مارس 2011). انظر: طائرات الهليكوبتر في درعا، يوتيوب (شبكة شام)، منشور بتاريخ 18-3-2011 <https://www.youtube.com/watch?v=95mwOMA-nKE>

141- مصادر مقربة من لجنة التفاوض. وكان اللواء مفيد حسن قائداً للفرقة الخامسة المتمركزة في المحافظة قبل نقله إلى قيادة الفيلق الأول في حزيران / يونيو 2021، ويعتبر قائد الفيلق الأول قائداً للجنة العسكرية في المحافظات الجنوبية الثلاث (السويداء، درعا، القنيطرة)، قبل تعيينه كرئيس للجنة الأمنية أيضاً. انظر: تعيين قائد جديد للجيش السوري جنوب البلاد، السويداء 24، 4-6-2021 <https://www.suwayda24.com/p?16965>. وقد كان أول ظهور اللواء مفيد حسن بمنصبه الجديد ضمن حفل إفراج عن

موقوفين بحضور المحافظ الجديد أيضاً. انظر: الإفراج عن 25 موقوفاً من أبناء محافظة درعا، فيسبوك (صفحة «تلفزيون درعا الحدث» وهي وسيلة إعلامية تابعة للنظام)، 23-11-2021 <https://www.facebook.com/daraatv/videos/4816412808371573/> المقداد يفتتح المكتب القنصلي في درعا، جريدة الوطن (تابعة للنظام)، 4-11-2021 <https://www.alwatan.sy/archives/279765/> 142- رصد الكاتب عبر مصادر في «الجيش الوطني السوري» وصول عدد من المقاتلين المحليين وقادة المجموعات الرافضين لهيمنة النظام نحو الشمال السوري بعد إتمام اتفاق التسوية.

144- المرسوم 350 لعام 2021، الحساب الرسمي لرئاسة النظام السوري على تويتر، 17-11-2021، انظر: https://twitter.com/1460881443752747013/status/Sy_Presidency

145- أصدر الأسد المرسوم 120 لعام 2011 القاضي بإقالة فيصل كلثوم دون تعيين بديل له بتاريخ 23-3-2011، في اليوم السادس من انطلاق الثورة في درعا، كاستجابة لمطالب المحتجين ومحاولة لإيقاف المظاهرات، وقد تم تعيين محمد خالد الهنوس خلفاً له (4-11-2021)، وهو لواء متقاعد، ثم تعيين مروان شريك وهو لواء ركن متقاعد (30-5-2020)، ثم تعيين لؤي خريطة (17-11-2021)، وهو مهندس مدني من مدينة الزبداني في ريف دمشق، وقالت مصادر من الزبداني للباحث أن والد خريطة كان مقرباً من جماعة الإخوان المسلمين في أحداث الثمانينيات، وأن العائلة انقسمت بين مؤيدين للنظام وبين مؤيدين للثورة ومقاتلين في الجيش الحر بعد 2011، وقد عمل لؤي خريطة سابقاً ضمن «مجالس المدينة» التابعة للنظام في ضاحية قدسيا والزبداني، كما عمل كمعاون لوزير الإدارة المحلية في حكومة النظام، ويبدو تعيينه كمحافظ لدرعا لتخفيف التوتر بين الأهالي والمؤسسات المدنية للنظام هناك.

146- لرؤية مشاهد من الدمار في أحياء درعا البلد بعد الحملة العسكرية، انظر: جولة في أحياء درعا البلد وطريق السد وآثار الدمار بسبب القصف، يوتيوب (نبأ)، منشور بتاريخ 7-9-2021 <https://www.youtube.com/watch?v=YMNjmSijPQI>

147- ارتفاع جديد في عمليات ومحاولات الاغتيال خلال شهر تشرين الأول / أكتوبر 2021، مكتب توثيق الشهداء في درعا، 1-11-2021 <https://www.daraamartyrs.org/p?20195>

عن المؤلف
أحمد أبازيد، كاتب وناشط سوري، له العديد من مقالات والأوراق المنشورة
عن الثورة السورية والمجموعات المقاتلة بالإضافة الى مواضيع أخرى.

عن الشرق للأبحاث الاستراتيجية
هو مركز يقوم بأبحاث محايدة ودقيقة، هدفها تعزيز قيم المشاركة
الديمقراطية، والمواطنة المستنيرة، والحوار المتبادل، والعدالة الاجتماعية.

Address: Istanbul Vizyon Park A1 Plaza Floor:6
No:68 Postal Code: 34197
Bahçelievler/ Istanbul / Turkey
Telephone: +902126031815
Fax: +902126031665
Email: info@sharqforum.org